



الهيئة العامة للتعدين | Public Authority for Mining

نتقدم بثقة | Moving Forward with Confidence



رؤية عمان 2040 | Oman Vision



سلطنة عمان | Sultanate of Oman

التقرير السنوي 2019

www.pam.gov.om





التقرير السنوي

2019



المحتويات

6	رؤية / رسالة / قيم الهيئة
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
10	أعضاء مجلس الإدارة
12	كلمة الرئيس التنفيذي
15	إضاءة على بيانات عام 2019
37	استدامة التنمية والاستغلال الأمثل للموارد المعدنية
38	القانون ونظام المزايدات
42	استراتيجية عمان للتعدين
46	منظومة التراخيص
50	منظومة الرقابة والتفتيش
52	البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ)
55	تعظيم القيمة الاقتصادية للقطاع
56	محفظة الموارد المعدنية
62	فرص مشاريع الصناعات التعدينية
63	جذب الاستثمار
69	تطوير الأصول والإمكانات الوطنية لضمان التميز بعيد المدى
70	تطوير نظام البيانات
72	تطوير استراتيجية البحث والابتكار
74	رفد قطاع التعدين بالمنتجات العلمية والمهنية المناسبة
77	تعزيز القدرات في الهيئة العامة للتعدين
81	تعظيم مساهمة قطاع التعدين في رفع جودة الحياة
83	ضمان مشاركة البيئة والمجتمع
87	المشاركات والفعاليات



الرؤية

تطوير قطاع التعدين ليساهم
ب 300 مليون ريال في الناتج
المحلي الإجمالي بحلول عام
2030.



الرسالة

الاستغلال الأمثل للثروات
المعدنية وفق أفضل
الممارسات العالمية وتفعيل
الشراكة المجتمعية لتحقيق
التنوع الاقتصادي والتنمية
المستدامة



قيمنا

1. المهنية
2. الاستدامة
3. المجتمع المحلي
4. الابتكار





نيابة عن أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للتعددين أتشرف برفع هذا التقرير لمجلس الوزراء الموقر، حول أعمال الهيئة، والذي يشمل مختلف جوانب عملها خلال عام 2019 م.

يحرص المجلس على متابعة أعمال الهيئة وذلك من خلال الاجتماعات الدورية التي يعقدها، وشملت الاجتماعات التي عقدها المجلس خلال عام 2019 على أربعة اجتماعات، استعرض من خلالها الموضوعات والأعمال المطروحة من قبل الهيئة، لمناقشتها ودراستها لاتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، كما يستعرض المجلس المواقف التنفيذية التي تم اعتمادها سابقا.



سعادة المهندس / أحمد حسن الذيب
وكيل وزارة التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعددين

مرتبطة بها، وكمرحلة أولى قامت الهيئة بتحديد عدد 110 منطقة تعدينية وأخذ الموافقات اللازمة عليها من الجهات المختصة حيث اكتملت الموافقات حالياً إلى 15 منطقة تعدينية وما زال العمل جاري في متابعة الجهات لأخذ الموافقات، كما تم إصدار لائحة المزايدات على المواقع التعدينية والخاصات.

وتواصل استراتيجية عمان للتعدين في تقديم نتائج جيدة مواكبة لأهدافها المرسومة على نهج أهداف التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الرؤية المستقبلية للسلطنة (رؤية عُمان 2040)، حيث أن منهجية العمل في استراتيجية عمان للتعدين منهجية منظمة وتعتمد على متابعة مؤشرات الأداء وهي مطورة بشكل مستمر ويؤمل مع إطلاق نظام أداء -وهو نظام إلكتروني لإدارة استراتيجية عمان للتعدين- أن تكون أكثر سهولة وانسيابية أمام كافة المستخدمين لمتابعة مؤشراتهم والتدخل في الوقت المناسب. تولي الهيئة اهتماماً بالغاً بالكوادر البشرية الذي تعتبر من أهم ثروتها والعمود الفقري لأداء واجباتها، كما تحرص الهيئة على صقل مهارات موظفيها في كل الفرص المتاحة من خلال الدورات والورش التدريبية وكذلك مشاركتهم في المؤتمرات والندوات والمعارض ذات العلاقة، مما يساهم في تنمية وتطوير القطاع، كما عملت الهيئة على استقطاب الكوادر ذات الكفاءة لتساهم من تعزيز دورها في نمو القطاع وتطويره وفي الختام لا يسعني إلا أن أؤمن دور أعضاء مجلس إدارة الهيئة والإدارة التنفيذية وكافة أفراد الكادر الوظيفي على إخلاصهم في عملهم وعلى جهودهم المبذولة في رقي وتطوير قطاع التعدين بالسلطنة، متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

تواصل الهيئة العامة للتعدين منذ إنشائها جهودها الرامية في تنظيم وإدارة قطاع التعدين من خلال الأنظمة والقوانين التي وضعتها لضمان الاستفادة المثلى للثروة المعدنية واستكمال وتطوير الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية للسلطنة والاستمرار في عمليات التنقيب عن المعادن بجميع أنواعها ومعرفة استخداماتها في مختلف المجالات والمحافظة على البيئة والحد من التلوث الناتج عن الأنشطة التعدينية وحماية الظواهر الجيولوجية وإمكانية الاستفادة منها اقتصادياً والترويج للثروة المعدنية محلياً وعالمياً. وقد انتهت الهيئة من إعداد قانون الثروة المعدنية الجديد والذي صدر في 19 فبراير 2019 وفق المرسوم السلطاني السامي رقم 19/2019 على ضوء نتائج دراسة التقييم الشامل لقطاع المعادن واسترشاداً بعدد من التشريعات الوطنية والإقليمية ذات الصلة. حيث يساهم قانون الثروة المعدنية الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2019 في تبسيط وتشجيع الاستثمار بالقطاع عبر تجهيز الموافقات للمناطق التعدينية وطرحها للمنافسة وفق مبادئ العلانية وتكافؤ الفرص. كما تواصل الهيئة العمل في مشروع المواقع التعدينية ونظام المزايدة عليها، حيث يهدف هذا المشروع إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى قطاع التعدين في السلطنة من خلال إيجاد فرص استثمارية حقيقية وجاذبة، وسوف يوفر الجهد والوقت والمال على المستثمر في البحث عن مواقع تموضع مختلف الخاصات، وفي ذات الوقت سوف يمكّن الهيئة من اختيار المستثمر الأمثل صاحب الكفاءة المالية والفنية على خلق قيمة محلية مضافة من خلال إقامة صناعات مرتبطة بمختلف الخاصات وخلق فرص عمل



سعادة المهندس/ أحمد بن حسن الذيب
وكيل وزارة التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعددين



سعادة المهندس/ سالم بن ناصر العوفي
نائب رئيس مجلس الإدارة
وكيل وزارة النفط والغاز



سعادة الشيخ/ سعيد بن محمد البريكي
عضو مجلس الإدارة
المستشار بوزارة الداخلية



سعادة نجيب بن علي الرواس
عضو مجلس الإدارة
وكيل وزارة البيئة والشؤون المناخية



سعادة المهندس/ علي بن محمد العبري
عضو مجلس الإدارة
وكيل وزارة البلديات الإقليمية
وموارد المياه لشؤون موارد المياه



الدكتور/ محمود بن سيف المحروقي
عضو مجلس الإدارة
خبير



المهندس/ ناصر بن محمد الهاجري
عضو مجلس الإدارة
خبير

مجلس الإدارة

التعدّين استثمار وبناء لعمان

تعمل الهيئة العامة للتعدين بخطى مدروسة لتطوير قطاع التعدين من خلال تنفيذ الاختصاصات المنوطة بها لتطوير قطاع التعدين والاستغلال الأمثل للثروة المعدنية، ومن خلال تحقيق الأهداف المرسومة وفق مشاريع وخطط وضعتها لجذب الاستثمارات لأنشطة التعدين، وهذا كله تحت توجهات منظومة استراتيجية عمان للتعدين. حيث تجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات المرصودة خلال عام 2019م في عمليات التنقيب والاستكشاف وصلت إلى ما يقارب المليون ريال عماني، كما نتوقع أن تصل حجم الاستثمارات في المحاجر بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية للتراخيص الصادرة في عام 2019م خلال الخمس سنوات إلى ما يزيد عن 625 مليون ريال عماني، حيث يمثل ذلك مؤشر اقتصادي هام في قياس أداء القطاع وتطور مساهمته في تنويع مصادر الدخل. كذلك فقد بدى واضحا وضع السلطنة على خارطة العالم في مجال التعدين، من خلال وصول السلطنة كأحد أكبر مصدري الجبس في العالم. ولا ننسى أهمية الشراكة مع المجتمع المحلي والذي يمثل فيه قطاع التعدين شريك أساسي في تنمية المجتمعات ويساهم بشكل واضح في تنمية الولايات والقرى القريبة من الأنشطة التعدينية.



سعادة المهندس / هلال بن محمد البوسعيدي
الرئيس التنفيذي للهيئة

إن من أهم المشاريع التي انجزت خلال عام 2019 هو صدور قانون الثروة المعدنية الجديد بموجب المرسوم السلطاني رقم 2019/19 والذي دخل حيز التنفيذ في مارس من العام نفسه، والذي يمثل الإطار التشريعي لقطاع التعدين، بما يحققه من دور فاعل في تنظيم القطاع وضمان حفظ حق الدولة في الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية، وضمان حق المستثمر في حماية مصالح استثماراته، وحق المستهلك في ضمان توافر الخامات المعدنية لتلبية متطلباته، وكذلك حق البيئة والمجتمع في الحد من الآثار البيئية المترتبة على النشاط التعديني، وفرض مساهمة ثابتة لتنمية المجتمع المحلي.

كما شهدت الهيئة خلال هذا العام أيضاً إصدار لائحة المزايدات على المواقع التعدينية، والتي تمثل قفزة في مجال الاستثمار في القطاع، لما سيكون لها من دور هام في النهوض بالقطاع وإدارته بشكل مهني وفعال في تحقيق الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية واستثمارها بما يخدم أهداف التنمية والتنويع الاقتصادي في السلطنة، وذلك من خلال تحديد مواقع تعدينية ذات مساحات مختلفة، والتي توجد بها مؤشرات جيدة على توافر مختلف الخامات المعدنية والحصول على الموافقات اللازمة لها ثم عرضها بمنهجية التفاضل والتنافس كفرص جاهزة للاستثمار، وتعمل الهيئة على تجهيز 110 منطقة تعدينية مكتملة الموافقات كمرحلة أولى، حيث تم فعلياً تجهيز عدد من المناطق التعدينية مكتملة الموافقات، وجاري العمل على تجهيز المواقع الأخرى والتي ستطرح تباعاً بداية من عام 2020، حيث سيتمكن هذا المشروع قطاع التعدين في إحداث نقلة نوعية في كيفية التعامل مع التراخيص التعدينية، وكذلك من خلال إيجاد فرص استثمارية حقيقية وجاذبة، وتساهم في توفير الجهد والوقت والمال في البحث عن مواقع تموضع مختلف الخامات.

وتعمل الهيئة على تطوير أداء عملها بشكل مستمر مع التطور الذي يشهده قطاع التعدين، وذلك من خلال إصدار عدد من التراخيص التعدينية فقد عملت الهيئة على إصدار 33 ترخيص دائم ومؤقت خلال عام 2019 حيث بلغ إجمالي عدد التراخيص العاملة حتى نهاية 2019، 285 ترخيص تعديني موزعة على محافظات السلطنة بمختلف الخامات المعدنية، إلى جانب ذلك تقوم الهيئة بدورها بشكل متواصل في مجال الرقابة والتفتيش الذي توليه اهتماماً كبيراً، للحفاظ على الثروة المعدنية والتأكد من تحصيل الهيئة لكافة حقوق الدولة من الربيع، وكذلك متابعة أداء الشركات العاملة

في القطاع والتأكد من عدم تجاوز الأنظمة والقوانين داخل المحجر أو المنجم، حيث تمكنت الهيئة في عام 2019 بضبط وتصحيح عدد من الممارسات التي تقوم بها بعض الشركات العاملة بالقطاع، إذ أن الهيئة تقوم بزيارات ميدانية بشكل مستمر.

وتواصل الهيئة تفعيل وتطبيق مخرجات استراتيجية عمان للتعدين من خلال ترجمة الأهداف الاستراتيجية والفرعية إلى برامج ومشاريع ذات خطط تفصيلية ومتابعة التقدم والإنجاز في تنفيذها من خلال نظام إلكتروني تم بناءه خصيصاً لهذا الغرض.

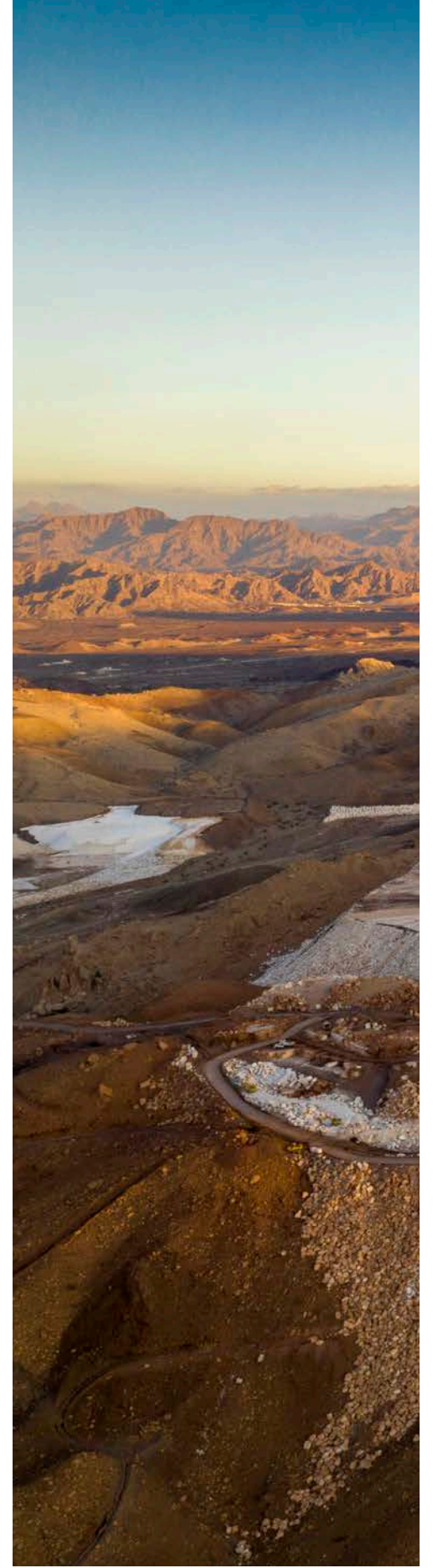
واستمراراً للنهج الذي تقوم به الهيئة في الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة للانتقال بخدماها إلى التحول الإلكتروني، فقد عملت الهيئة على إنشاء منصة التعدين الإلكترونية وتم إنجاز المرحلة الأولى منها، تعمل المنصة على قاعدة بيانات مركزية تهدف إلى أرشفة المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها بشكل منهجي ومنظم وسهل الرجوع إليه، وتساهم في تنسيق الجهود مع الجهات المعنية بصورة إلكترونية لتسهيل عملية إصدار التراخيص. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من العمل بها خلال عام 2020. وكما تم الإشارة إليه سابقاً، فقد عملت الهيئة على إنشاء نظام إلكتروني لإدارة الخطط الاستراتيجية بواسطة التقنيات الحديثة (نظام أداء) والذي يعتبر نقلة نوعية لتهيئة بيئة عمل مهنية وتقنية وإدارة الخدمات والأصول بكفاءة، حيث يسعى النظام إلى إدارة جمع المبادرات من خلال نظام فعال، وتقييم أداء الهيئة في مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وإدارة الخطط الخمسية والسنوية.

وتحرص الهيئة على الاهتمام بالكادر البشري إذ أنها تقوم بدراسة وتنفيذ الاحتياجات التدريبية بشكل دوري، للمساهمة في تطوير القدرات الوظيفية للعاملين بالهيئة في مختلف التقسيمات الإدارية والفنية المتعددة، وذلك من خلال إشراكهم في البرامج والدورات التدريبية وورش العمل المختلفة، وكذلك مشاركتهم في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية.

كما قامت الهيئة خلال هذا العام بعدد من الفعاليات والمشاركات على المستويين المحلي والدولي، حيث أقامت الهيئة مؤتمر ومعرض عمان للتعدين، والذي يمثل أول مؤتمر ومعرض دولي في مسقط تقيمه الهيئة، حيث حقق نجاحاً جيداً على مستوى الحضور والتنظيم، كما أقامت محلياً ملتقى ومعرض ظفار للتعدين في ولاية صلالة، وشاركت الهيئة في عدد من الفعاليات التعدينية والاجتماعات الأخرى على المستوى الدولي.



إضاءة على بيانات 2019

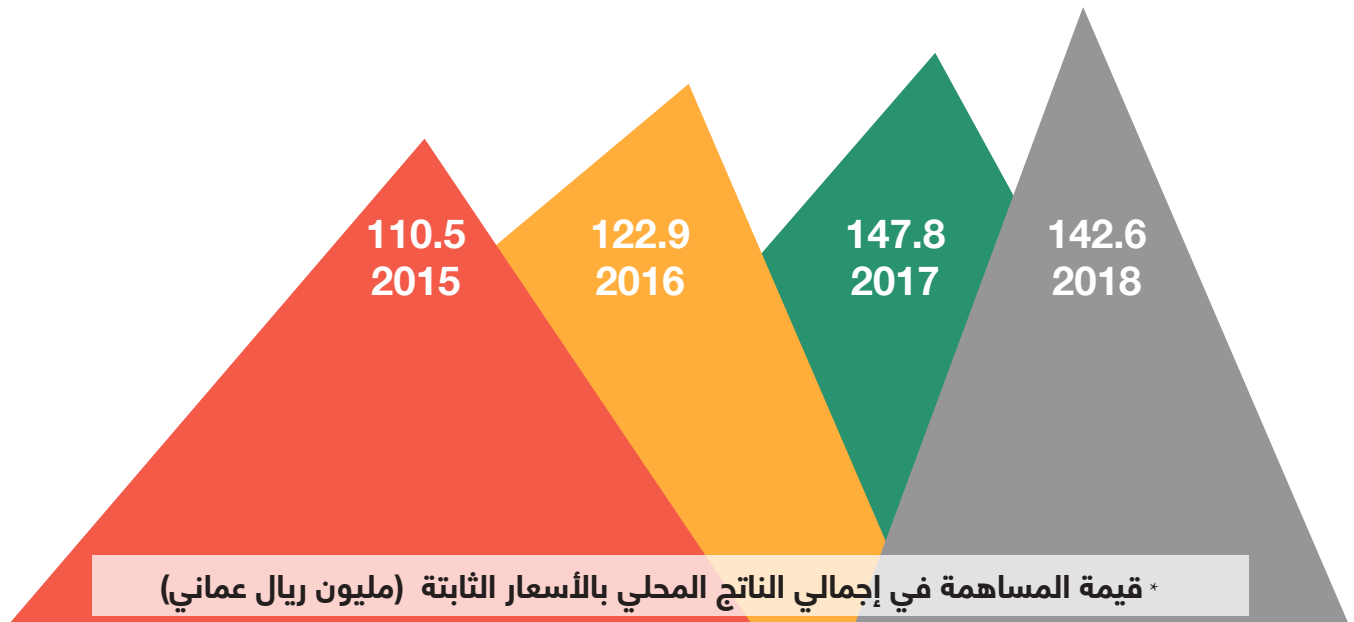


الهيئة العامة للتعدين اليوم

ساهمت الهيئة منذ انشائها في العام 2014م إلى تعزيز مفهوم التنويع الاقتصادي للسلطنة في القطاع التعديني كأحد القطاعات الواعدة للاقتصاد الوطني، إضافة إلى تركيز جهودها على الجانب التنظيمي والتشريعي للقطاع بهدف تنظيمه وجعله قطاعا يعمل وفق أسس واضحة المعالم.

نمو قطاع التعدين

ينتج قطاع التعدين حاليا ما يزيد عن 90 مليون طن من المواد الخام، ويساهم بحوالي 143 مليون ر.ع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5%.

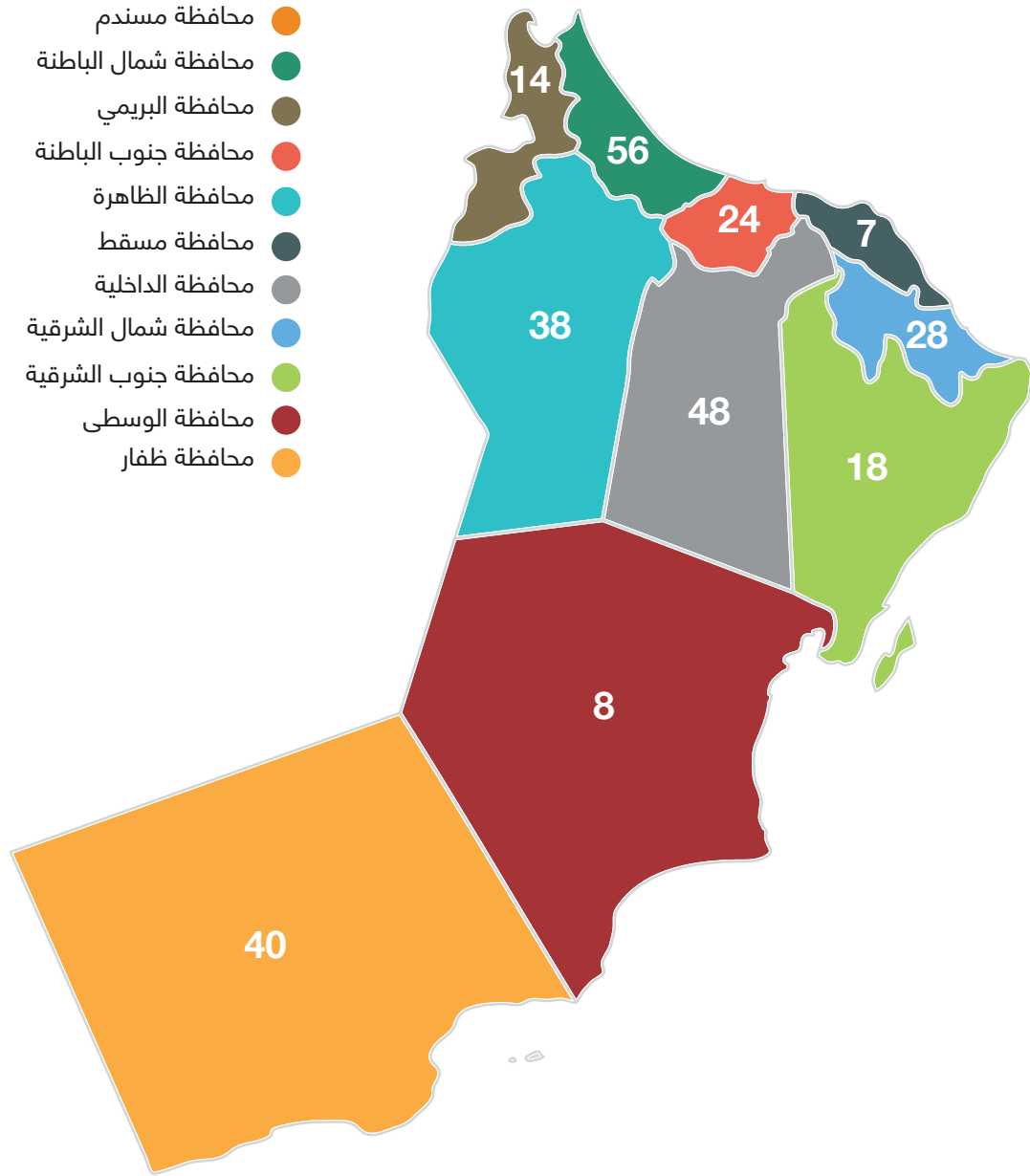


كمية الإنتاج (طن) 2019م

المعدن	الرخام (البلوكات)	الرخام (البحص)	الرخام (البودر)	الحجر الجيري	الجبس	الملح	الكروم
كمية الإنتاج (طن)	333,487.00	343,148.00	441,654.00	9,669,152.00	10,663,185.00	15,003.00	607,749.00
خام الحديد (اللترايت)	مادة اللدن (الطين)	الرمل الزجاجي (الكثبان الرملية)	الكوارتزفيلد	النحاس	الكاولين	المنجنيز	السيليكا
508,225.00	664,676.00	72,491.00	227,308.00	0	12,500.00	33,005.00	24,000.00
المجموع							23,615,583.000

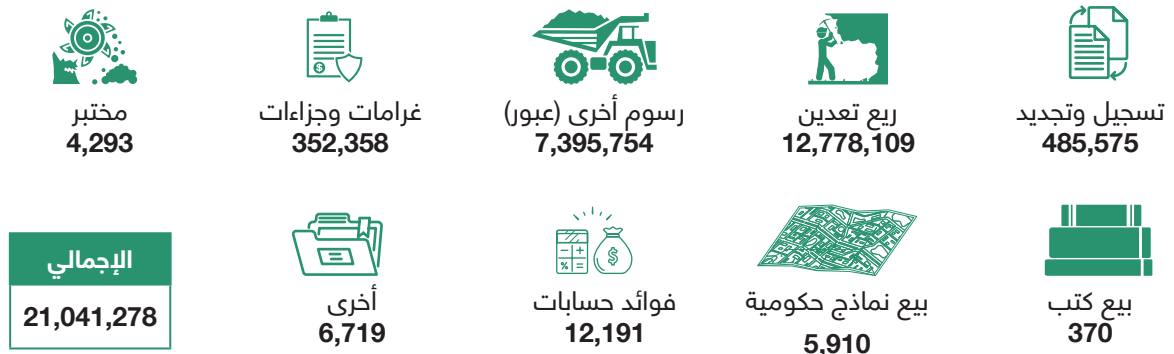
* لم تصدر بيانات 2019 من المركز الوطني للإحصاء و المعلومات

التصاريح التعدينية العاملة



- محافظة مسندم
- محافظة شمال الباطنة
- محافظة البريمي
- محافظة جنوب الباطنة
- محافظة الظاهرة
- محافظة مسقط
- محافظة الداخلية
- محافظة شمال الشرقية
- محافظة جنوب الشرقية
- محافظة الوسطى
- محافظة ظفار

الإيرادات الفعلية (ر.ع) 2019



إضاءة على بيانات 2019

شهد الاقتصاد العالمي في العام 2019 حالة تباطؤ في النمو، مسجلاً بذلك أبطأ وتيرة منذ الأزمة المالية العالمية وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولي، ويعكس هذا التغيير في الأداء تراجع مستوى الثقة لدى قطاع الأعمال وضعف المعنوية للاستثمار في ظل تصاعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات الجديدة والتشدد على مستوى الأوضاع المالية العالمية بالإضافة إلى تصاعد حدة التوترات التجارية. وقد ترك تزايد التوترات التجارية في ظل تباطؤ الأنشطة الاقتصادية العالمية أثراً على التجارة البينية والنمو في حجم التجارة العالمية الذي شهد تراجعاً حاداً، وهو ما يعكس تباطؤ الاقتصادات المتقدمة وكذلك اقتصادات السوق الصاعدة والبلدان النامية. (المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2019).

وانكمش اقتصاد السلطنة 1.9 % من حيث القيمة الإسمية في النصف الأول من العام 2019 مع انكماش القطاع غير النفطي جراء انخفاض أسعار النفط في الأعوام الأخيرة، غير أن التراجع الاقتصادي خلال العام الجاري نتج من الأنشطة الصناعية غير البترولية وقطاع الخدمات*.

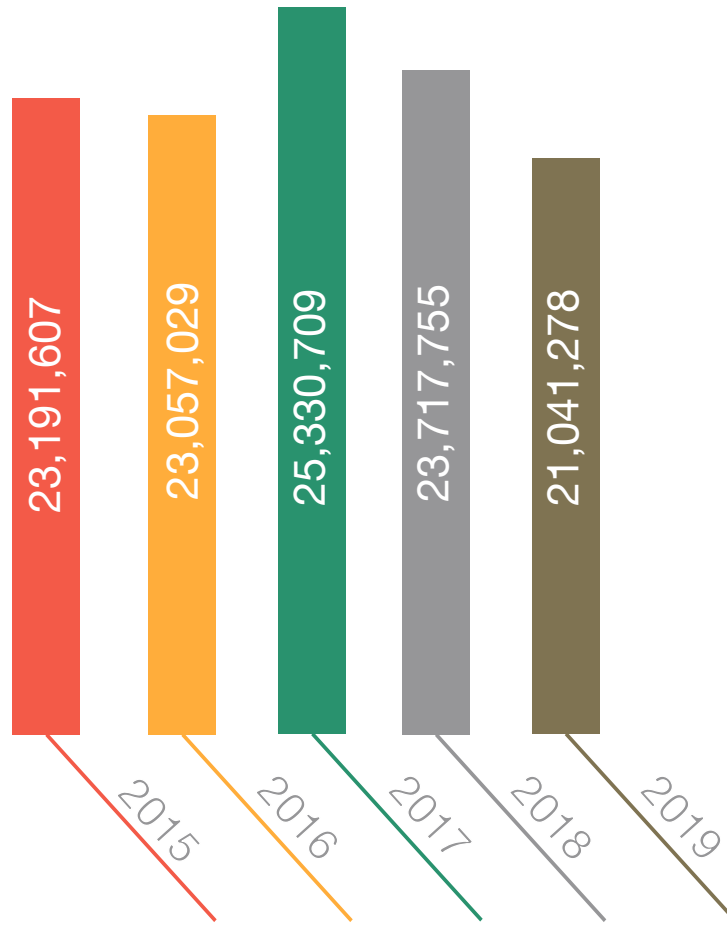
و لقد تأثر قطاع التعدين مثله كبقية القطاعات بهذا الانكماش الاقتصادي العالمي، حيث سجل مؤشر إنتاج المعادن انخفاضاً في كميات الإنتاج في بعض الخامات، بلغت نسبته 13.7 % عن العام المنصرم، الأمر الذي يعزى انخفاض الطلب على هذه المواد وكذلك تأخر الشركات في تقديم تقارير الإنتاج الشهرية لها. و على الرغم من تسجيل نمو في القطاع بلغ ما يقارب 16 % خلال العام 2017، إلا أن هذا النمو أعقبه انخفاض بلغت نسبته 2.2 % في العام 2018م ، و بلغت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة المتأتية من الصناعات غير النفطية 5 % فقط.

كما تميزت إيرادات الهيئة بنوع من الثبات خلال الفترة (من العام 2015 إلى 2019) بمتوسط يقارب 23,300,000 ريال عماني، مع زيادة ملموسة في الإيرادات في العام 2017م نتيجة زيادة حجم الطلب لمواد البناء وارتفاع في أسعار بعض الخامات مثل خام الكروم . في حين سجلت الإيرادات للعام 2019 انخفاضاً بلغت نسبته 11 % عن الإيرادات للعام المنصرم. و لقد كان الانخفاض في بند ريع التعدين العامل المؤثر الأكبر في هذا الانخفاض، الأمر الذي يعزى بشكل أساسي نتيجة لتأخر الشركات في دفع ريع التعدين لوجود فترة سماح شهرين للشركات للقيام بعملية الدفع، ناهيك عن التأخر في تقديم الشركات لتقاريرها. حيث بلغ الربح المستحق للهيئة وغير المدفوع للعام 2019 مبلغ وقدره 1,874,890.575 ريال عماني.

* (المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2019؛ التقرير السنوي 2018، البنك المركزي العماني).

كان أيضا الانخفاض في بند (غرامات وجزاءات) عاملا مؤثرا في انخفاض الإيرادات، و قد يعزى هذا الانخفاض إلى:

1. التزام الشركات في قطاع التعدين بالقواعد والأنظمة، زيادة الوعي بين المستثمرين في القطاع، مما انعكس على نقص الإيرادات الفعلية المحصلة في العام 2019.
2. عدم تفعيل منظومة الرقابة والتفتيش بما هو مخطط له في العام 2019، وذلك نتيجة عدم وجود مخصصات مالية لهذا البند في العام الحالي، الأمر الذي عمل على التأثير سلبا في إيرادات الهيئة.



الإيرادات (ر.ع) للأعوام من 2015-2019م

مؤشرات الإيرادات:

سجلت الإيرادات للعام 2019م انخفاضا بلغت نسبته 11 % عن الإيرادات للعام المنصرم، ويعزى ذلك لعدة عوامل أثرت على الإيرادات.

الإيرادات الفعلية المحصلة لعام 2019 مقارنة بالإيرادات الفعلية المحصلة لعام 2018

اسم الحساب	الإيرادات الفعلية 2018م	الإيرادات الفعلية 2019م	التغير	
			المبلغ	النسبة
تسجيل وتجديد	847,671	485,575	-362,096	-43 %
ريع تعدين	13,962,040	12,778,109	-1,183,931	-8 %
رسوم أخرى (عبور)	7,322,669	7,395,754	73,085	1 %
غرامات وجزاءات	1,545,100	352,358	-1,192,742	-77 %
مختبر	17,475	4,293	-13,182	-75 %
بيع كتب	793	370	-423	-53 %
بيع نماذج حكومية	7,317	5,910	-1,407	-19 %
فوائد حسابات	14,596	12,191	-2,406	-16 %
أخرى	95	6,719	6,623	6964 %
إيجار عقارات	0	0	0	0 %
حسابات متنوعة	0	0	0	0 %
المجموع	23,717,755	21,041,278	-2,676,477	-11 %

الإيرادات الفعلية المحصلة لعام 2019 مقارنة بالإيرادات الفعلية المحصلة لعام 2018

2019		2018
485,575	تسجيل وتجديد	847,671
12,778,109	ربح تعدين	13,962,040
7,395,754	رسوم أخرى (عبور)	7,322,669
352,358	غرامات وجزاءات	1,545,100
4,293	مختبر	17,475
370	بيع كتب	793
5,910	بيع نماذج حكومية	7,317
12,191	فوائد حسابات	14,596
6,719	أخرى	95



مؤشرات الربيع:

سجل مؤشر الربيع المحصل انخفاضاً بلغت نسبته 30 % عما كان عليه في العام المنصرم، و يعزى ذلك إلى العوامل التالية:

1. وجود ربيع غير مدفوع وتقارير غير مقدمة من الشركات حيث بلغ الربيع الغير مدفوع 1.87 مليون ريال عماني للعام 2019.
2. تأخر الشركات في دفع ربيع التعدين لوجود فترة سماح شهريين للشركات للقيام بعملية الدفع.
3. التفاوت في أوقات تقديم الشركات لتقاريرها.

1,874,890

الربيع الغير مدفوع 2019

الربيع المحصل لعام 2019 مقارنة بالربيع المحصل لعام 2018

2019		2018
682,449.201	الرخام (البلوكات)	868,345.000
127,332.240	الرخام (البحص)	134,002.005
80,759.000	الرخام (البودر)	101,271.400
1,478,694.880	الحجر الجيري	1,577,977.590
1,858,615.230	الجبس	2,334,187.835
34,142.500	الملح	46,112.500
960,540.506	الكروم	2,285,644.265
97,680.760	خام الحديد (اللترايت)	136,817.480
3,880,757.636	مواد البناء	5,801,185.770
193,396.500	مادة اللدن (الطين)	222,656.400
9,894.340	الرمل الزجاجي	6,834.890
95,900.800	الكوارتزفيلد	107,064.800
2,527.000	الكاولين	34,311.900
5,849.202	المنجنيز	20,802.148
27,815.989	السيليكا	28,476.600
21,041,278	المجموع	23,717,755

*يمثل الربيع المحصل: الربيع المحصل الفعلي (المدفوع) والذي تم الحصول عليه من تقارير الإنتاج من الشركات للفترة الزمنية من (يناير - ديسمبر) للعام 2019.



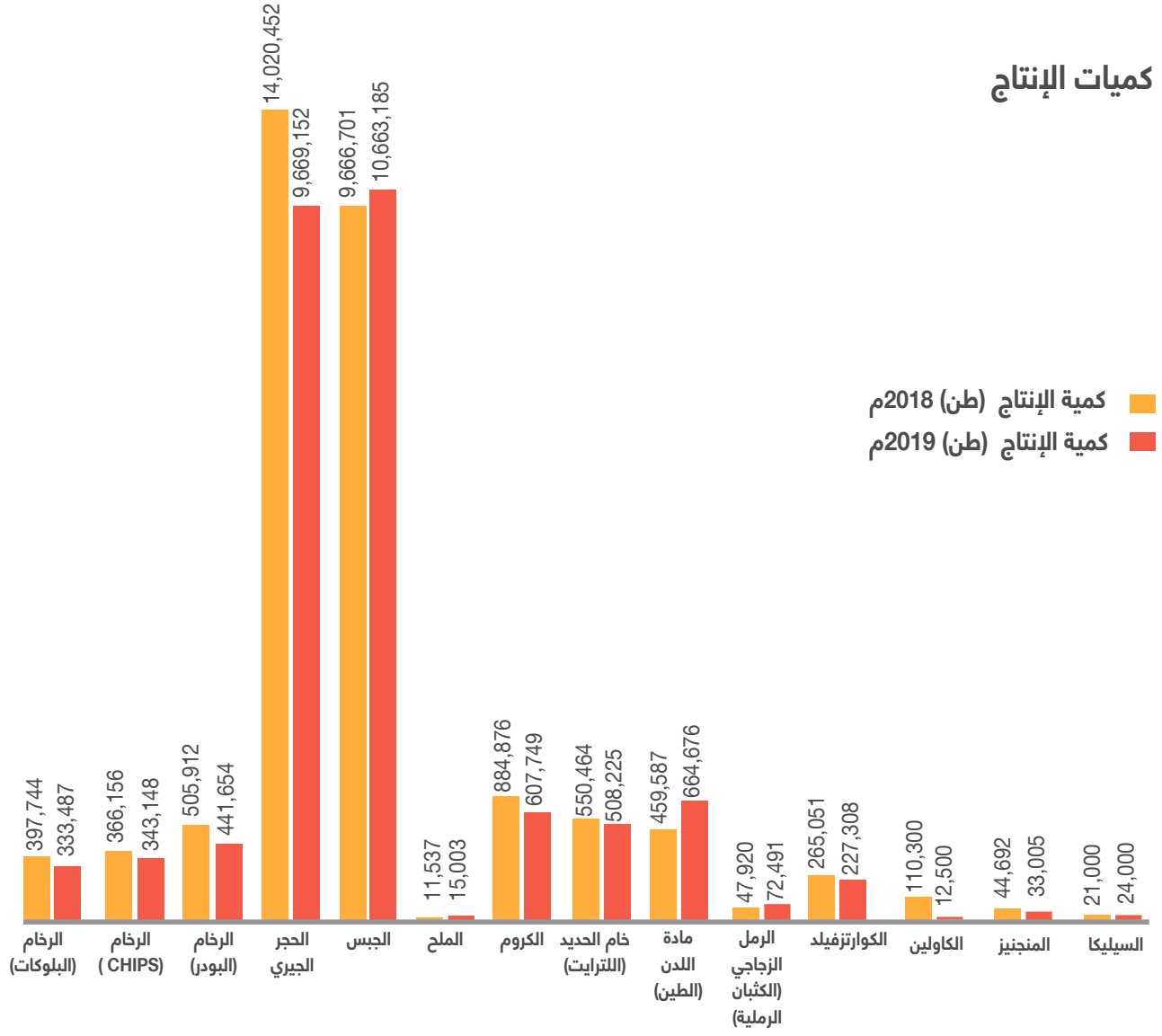
مؤشرات الإنتاج:

- سجل مؤشر إنتاج المعادن انخفاضا في كميات الإنتاج في بعض الخامات، بلغت نسبته 13.7 % عن العام المنصرم، و يعزى ذلك إلى العوامل التالية:
1. انخفاض الطلب على هذه المواد.
 2. تأخر الشركات في تقديم تقارير الإنتاج الشهرية.

مقارنة بين كميات الإنتاج لعامي 2018 و2019

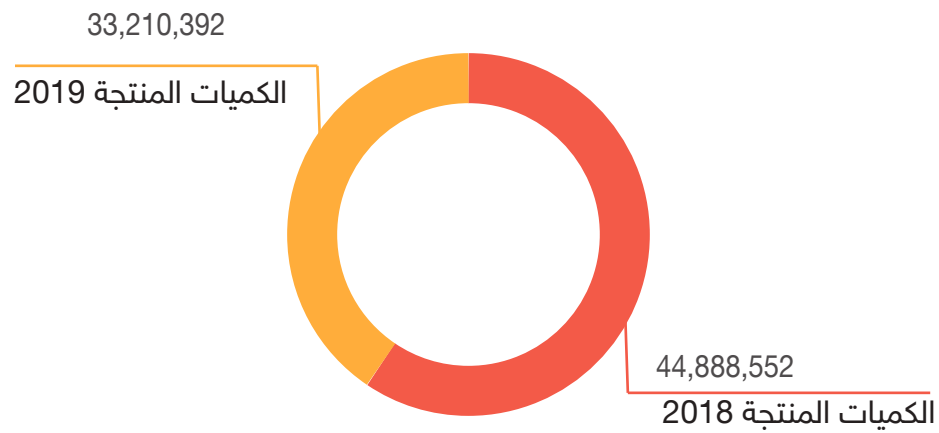
المعدن	كمية الإنتاج (طن) 2018	كمية الإنتاج (طن) 2019	التغير	
			الكمية	النسبة
الرخام (البلوكات)	397,744	333,487	-64,257	-16.2 %
الرخام (البحص)	366,156	343,148	-23,008	-6.3 %
الرخام (البودر)	505,912	441,654	-64,258	-12.7 %
الحجر الجيري	14,020,452	9,669,152	-4,351,300	-31.0 %
الجبس	9,666,701	10,663,185	996,484	10.3 %
الملح	11,537	15,003	3,466	30.0 %
الكروم	884,876	607,749	-277,127	-31.3 %
خام الحديد (الترائيت)	550,464	508,225	-42,239	-7.7 %
مادة اللدن (الطين)	459,587	664,676	205,089	44.6 %
الرمل الزجاجي (الكثبان الرملية)	47,920	72,491	24,571	51.3 %
الكوارتزفيلد	265,051	227,308	-37,743	-14.2 %
النحاس	0	0	0	0 %
الكاولين	110,300	12,500	-97,800	-88.7 %
المنجنيز	44,692	33,005	-11,687	-26.2 %
السيليكا	21,000	24,000	3,000	14.3 %
المجموع	27,352,392	23,615,583	-3,339,065	-13.7 %

كميات الإنتاج



مقارنه بين كميات الإنتاج لمواد البناء لعامي 2019 و 2018م

التغير		كمية الإنتاج (م) 2019	كمية الإنتاج (م) 2018	المعدن
النسبة	الكمية			
% -26.0	-11,678,160.000	33,210,392	44,888,552	مواد البناء



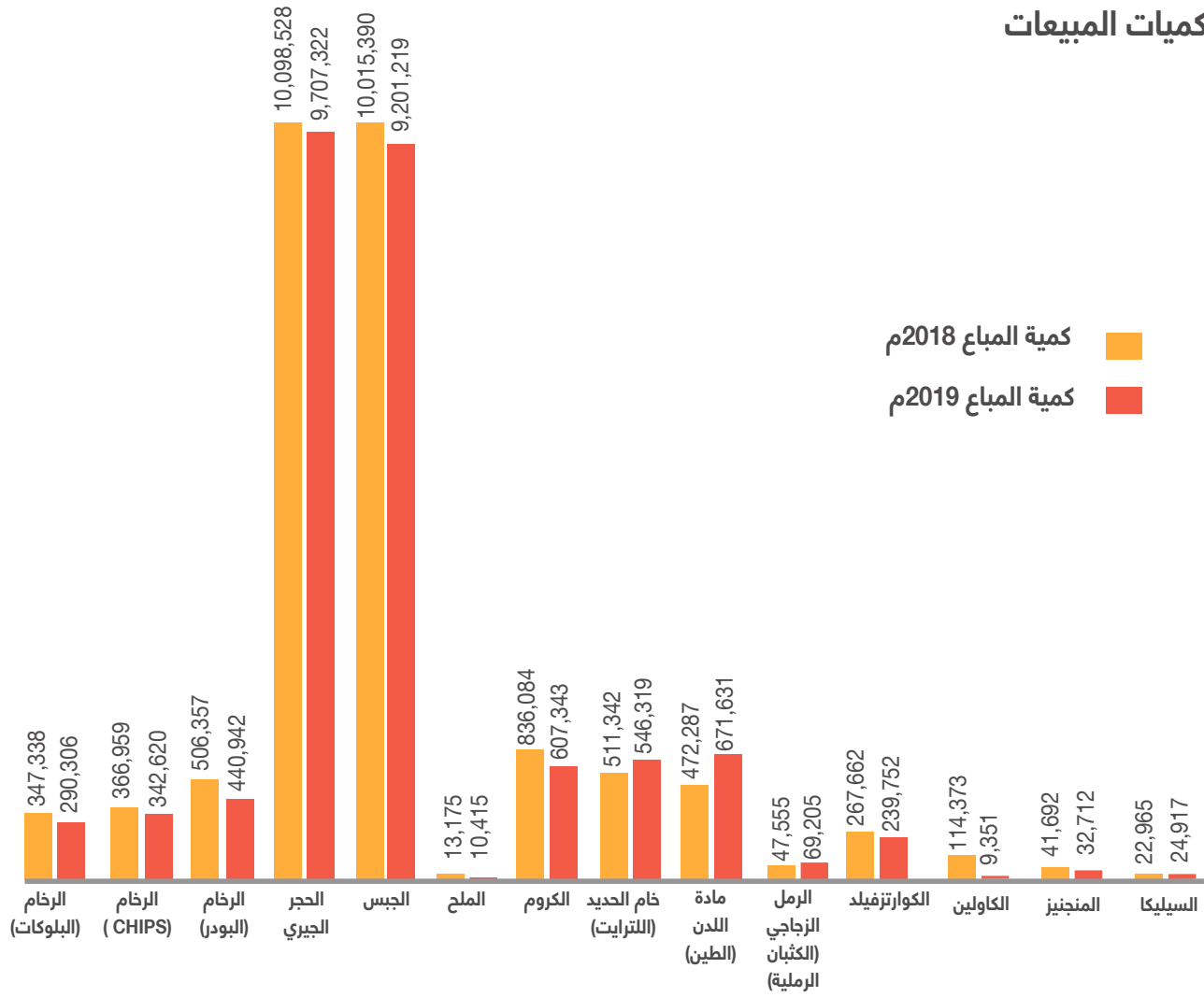
مؤشرات المبيعات:

سجل مؤشر كمية المبيعات انخفاضا في بعض الخامات بلغت نسبته 6.2 % عن العام المنصرم، وأيضا فيما يخص مؤشر قيمة المبيعات فقد سجل انخفاضا بلغت نسبته 23.3 % عن العام المنصرم.

مقارنة بين كميات المبيعات لعامي 2018 و2019

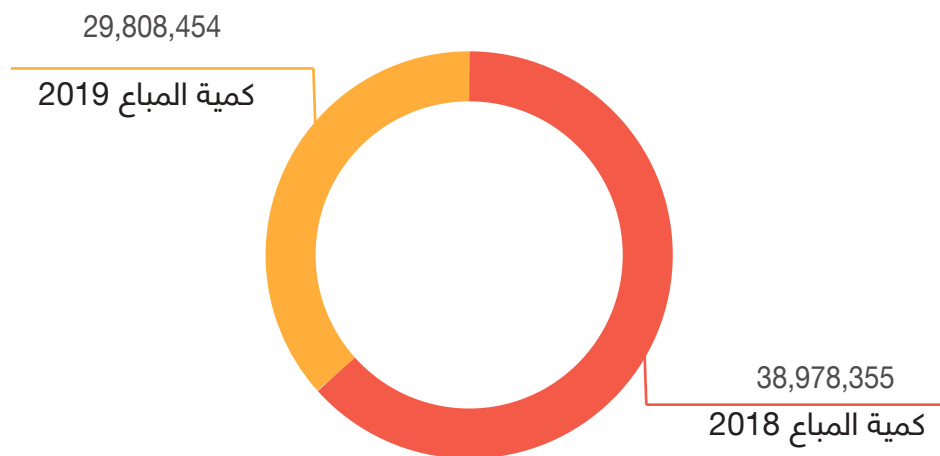
المعدن	كمية المباع (طن) 2018	كمية المباع (طن) 2019	التغير	
			القيمة	النسبة
الرخام (البلوكات)	347,338	290,306	-57,032	-16.4 %
الرخام (البحص)	366,959	342,620	-24,339	-6.6 %
الرخام (البودر)	506,357	440,942	-65,415	-12.9 %
الحجر الجيري	10,098,528	9,707,322	-391,206	-3.9 %
الجبس	10,015,390	9,201,219	-814,171	-8.1 %
الملح	13,175	10,415	-2,760	-20.9 %
الكروم	836,084	607,343	-228,741	-27.4 %
خام الحديد (اللترايت)	511,342	546,319	34,977	6.8 %
مادة اللدن (الطين)	472,287	671,631	199,344	42.2 %
الرمل الزجاجي (الكثبان الرملية)	47,555	69,205	21,650	45.5 %
الكوارتزفيلد	267,662	239,752	-27,910	-10.4 %
النحاس	0	0	0	0 %
الكاولين	114,373	9,351	-105,022	-91.8 %
المنجنيز	41,692	32,712	-8,980	-21.5 %
السيليكا	22,965	24,917	1,952	8.5 %
المجموع	23,661,707	22,194,054	-1,467,653	-6.2 %

كميات المبيعات



مقارنة بين كميات المبيعات لمواد البناء لعامي 2018 و2019

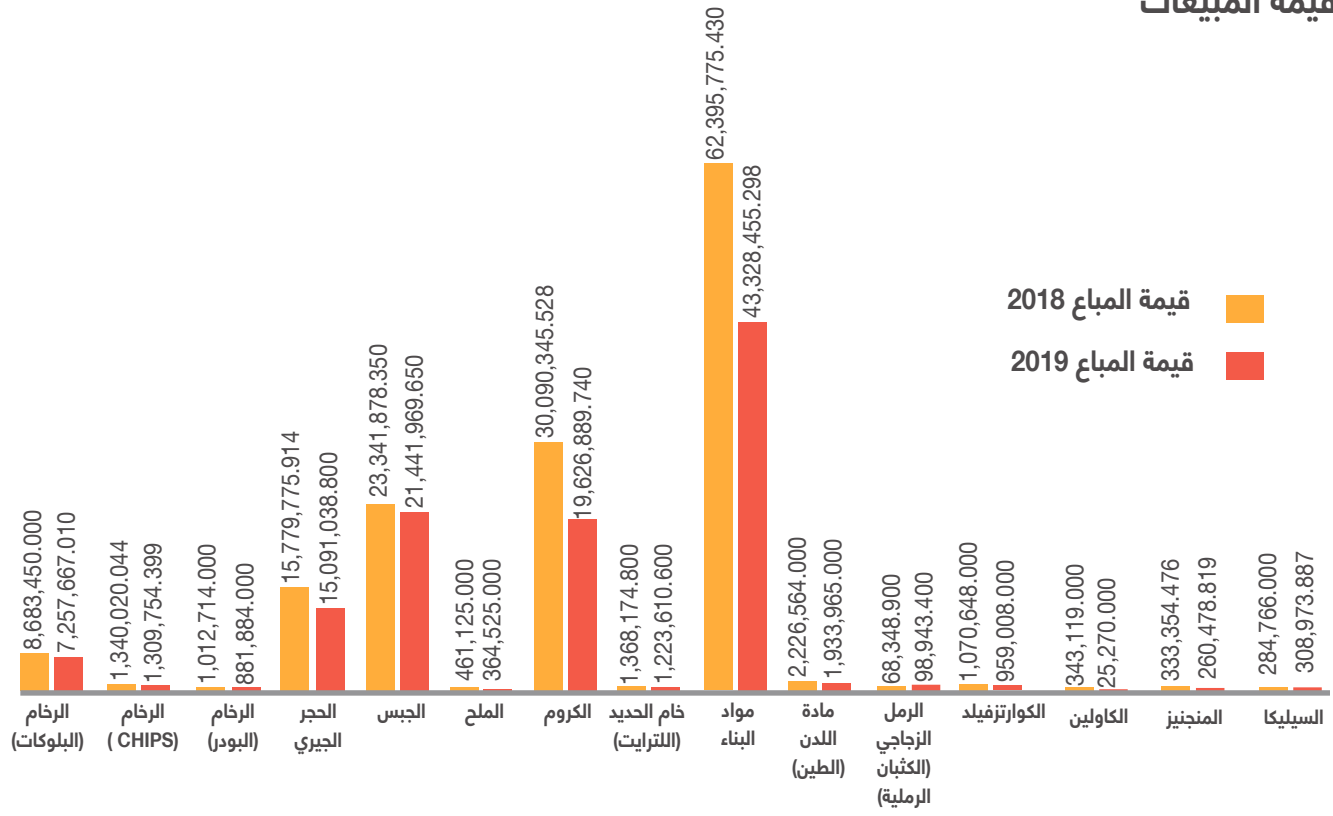
التغير		كمية المبيعات (م) 2019	كمية المبيعات (م) 2018	المعدن
النسبة	الكمية			
% -0.235	-9,169,901	29,808,454	38,978,355	مواد البناء



مقارنة بين قيمة المبيعات (بالريال العماني) لعامي 2018 و 2019

المعدن	قيمة المبيعات 2018	قيمة المبيعات 2019	التغير	
			القيمة	النسبة
الرخام (البلوكات)	8,683,450.000	7,257,667.010	-1,425,782.990	% -16.4
الرخام (البحص)	1,340,020.044	1,309,754.399	-30,265.645	% -2.3
الرخام (البودر)	1,012,714.000	881,884.000	-130,830.000	% -12.9
الحجر الجيري	15,779,775.914	15,091,038.800	-688,737.114	% -4.4
الجبس	23,341,878.350	21,441,969.650	-1,899,908.700	% -8.1
الملح	461,125.000	364,525.000	-96,600.000	% -20.9
الكروم	30,090,345.528	19,626,889.740	-10,463,455.788	% -34.8
خام الحديد (اللترايت)	1,368,174.800	1,223,610.600	-144,564.200	% -10.6
مواد البناء	62,395,775.430	43,328,455.298	-19,067,320.132	% -30.6
مادة اللدن (الطين)	2,226,564.000	1,933,965.000	-292,599.000	% -13.1
الرمال الزجاجي (الكثبان الرملية)	68,348.900	98,943.400	30,594.500	% 44.8
الكوارتزفيلد	1,070,648.000	959,008.000	-111,640.000	% -10.4
النحاس	0.000	0.000	0.000	
الكاولين	343,119.000	25,270.000	-317,849.000	% -92.6
المنجنيز	333,354.476	260,478.819	-72,875.657	% -21.9
السيليكا	284,766.000	308,973.887	24,207.887	% 8.5
المجموع	148,800,059.442	114,112,433.603	-34,687,625.839	% -23.3

قيمة المبيعات

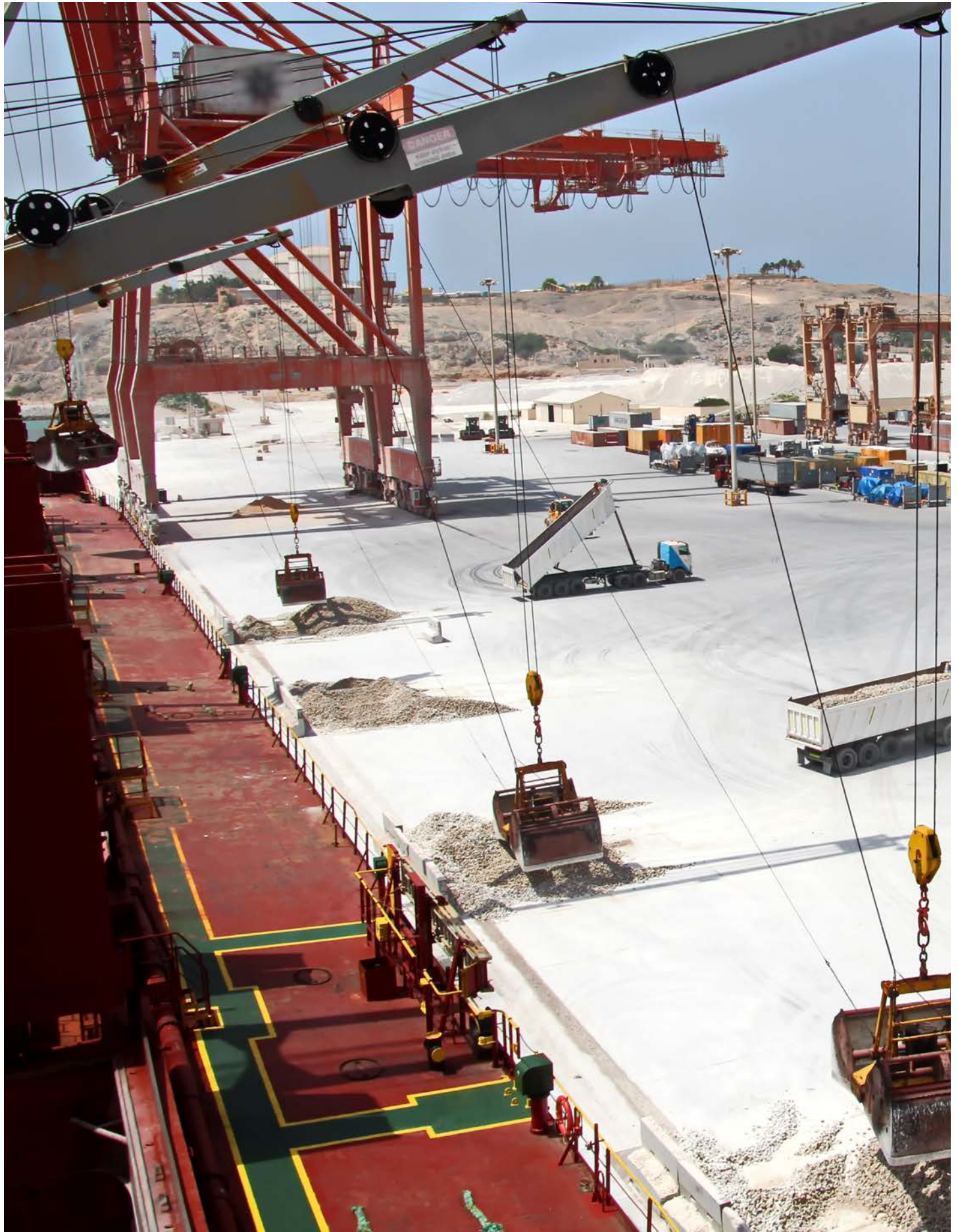


مؤشرات تصدير الخامات المعدنية

تشرف الهيئة على تصدير الخامات المعدنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، حيث بلغت مساهمة تصدير الخامات المعدنية حوالي 35 % من إيرادات الهيئة أي حوالي 7.4 مليون ريال عماني. و سجل ارتفاعا بنسبة 4.6 % في التصدير عبر الموانئ البحرية عن العام 2018م.

مقارنة بين كميات الخامات المصدرة لعامي 2018 و2019

الخام	الكميات 2019 (الطن)			الكميات 2018 (الطن)		
	جوي	بحري	بري	جوي	بحري	بري
مواد البناء	0.272	11,736,857	11,125,936	-	10,635,708	12,409,209
الجبس	-	8,992,698	77,577	-	9,647,515	88,810
اللاترايت	-	-	254,401	-	-	169,750
الكاولين	-	-	-	-	-	7,500
البحص والبودرة	-	14,301	19,857	-	15,793	34,757
الحجر الجيري	0.072	3,232,101	1,806,181	-	2,762,849	1,275,674
السليكا	-	12,000	40	-	-	22,000
الرخام	1.268	153,726	127,843	0.986	186,896	218,443
الكروم	-	601,508	-	-	655,848	278,700
المنجنيز	-	49,750	-	-	63,500	-
النحاس	-	-	-	-	-	-
الدولوميت	-	268,500	-	-	-	-
المجموع	1.612	25,061,441	13,411,835	0.968	23,968,109	14,504,844
المجموع الكلي		38,473,278			38,472,954	



التعمين

في قطاع التعدين لعام 2019م





المصدر: وزارة القوى العاملة

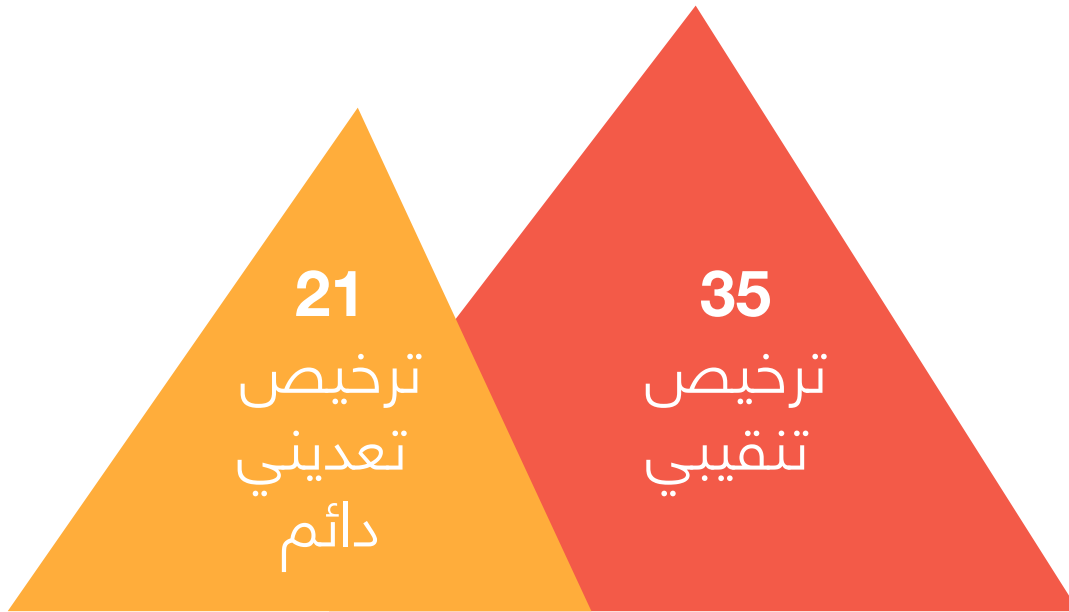
الاستثمار المقدر في القطاع التعديني في العامين 2018-2019

يعتبر رصد حجم الاستثمارات في القطاع التعديني لقياس أداء القطاع وتطوير مساهمته في تنوع مصادر الدخل الوطني، حيث يهدف إلى معرفة التباين في قيمة الاستثمار لكل خام، وجذب المستثمرين وتوجيه خطط استثماراتهم بثقة أكبر نحو فرص محفزة في البيئة التعدينية. حيث بلغ إجمالي المبالغ المرصودة لإنفاقها في عمليات الاستكشاف والتنقيب العام 2019م لجميع الشركات الحاصلة على التراخيص التنقيبية إلى ما يقرب المليون ريال عماني، 3 % منها تم إنفاقها فعلياً في عمليات الاستكشاف والتنقيب المتعلقة بخامّي الطين اللدن ومواد البناء فقط. أما فيما يخص عمليات التعدين فيتوقع أن تصل قيمة الاستثمار في الحاجر بالقطاع التعديني بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من الشركات الحاصلة على التراخيص التعدينية في عام 2019م ما يقارب 625 مليون ريال عماني، في الاستثمارات للعشر السنوات القادمة. وستعمل هذه الاستثمارات لإيجاد ما يقرب 245 فرصة عمل للعُمانيين. هذا وقد بلغت الاستثمارات للتراخيص التعدينية التي صدرت في عام 2018م ما يقارب 97 مليون ريال عماني وإيجاد ما يقارب 147 فرصة عمل للعُمانيين.

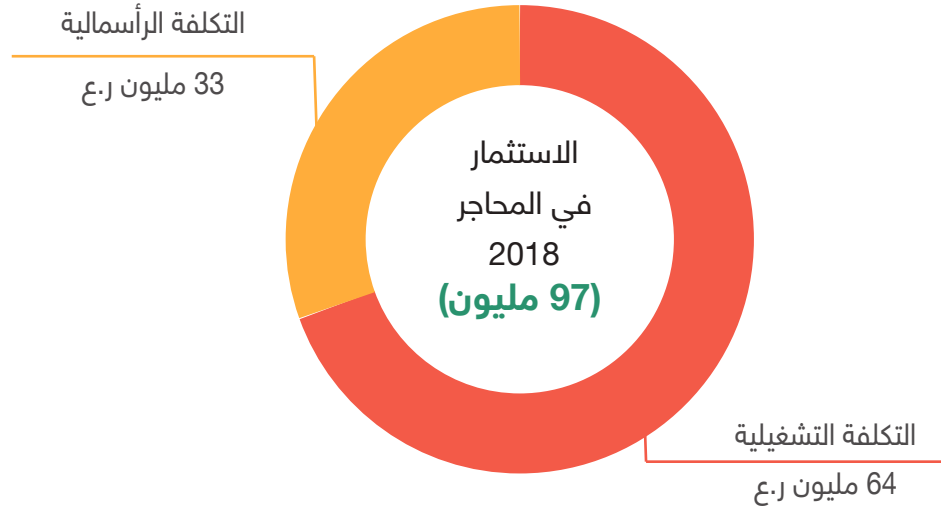
أبرز المشاريع التي شكلت أعلى قيمة في الاستثمار:

1. شكل النحاس أعلى قيمة متوقعة للاستثمار في الخامات بالقطاع التعديني بنسبة بلغت 73 % للتراخيص التي صدرت في عامي 2018م و2019م، وقيمة استثمار تصل إلى 239 مليون ريال عماني.
2. شكلت محاجر مواد البناء ثاني أعلى قيمة متوقعة للاستثمار في الخامات بالقطاع التعديني بنسبة بلغت 14 %، وقيمة استثمار تصل إلى 35 مليون ريال عماني.
3. بينما جاء الجبس ثالثاً من حيث أعلى قيمة متوقعة للاستثمار في الخامات للقطاع بنسبة بلغت 5 % وقيمة استثمار تصل إلى 16 مليون ريال عماني.

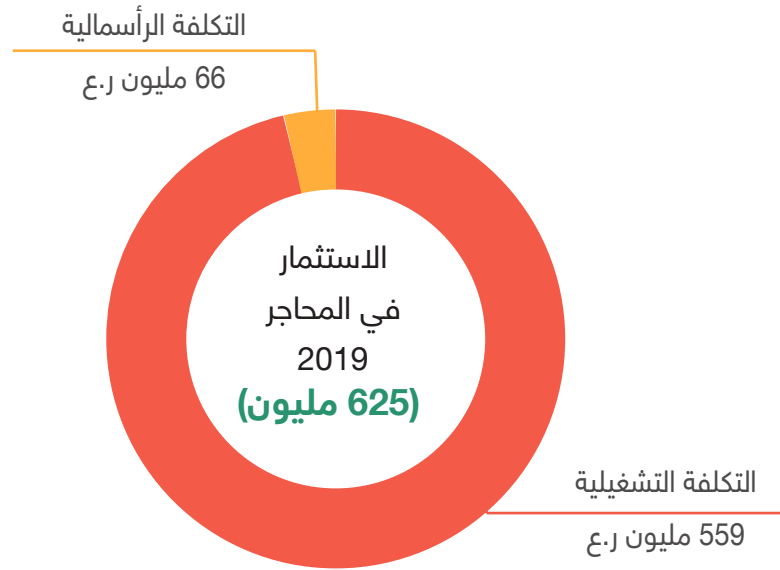
عدد التراخيص الصادرة في 2019:



قيمة الاستثمار في عمليات التعدين:



عدد الوظائف المخصصة للعُمانيين 147 وظيفة



عدد الوظائف المخصصة للعُمانيين 245 وظيفة



استدامة التنمية والاستغلال الأمثل للموارد المعدنية

- القانون ونظام المزايدات
- استراتيجية عمان للتعددين
- منظومة التراخيص
- منظومة الرقابة والتفتيش
- البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ)

تعمل الهيئة العامة للتعددين على نمو القطاع وتنظيمه بما يحقق الاستغلال الأمثل ورفد الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي للسلطنة، حيث تعد فرص الاستثمار التعديني في السلطنة واعدة؛ لما تتميز به من تنوع في الخامات المعدنية وتوزعها على مختلف أنحاء البلد بكميات متميزة؛ وذلك لوجود المقومات الجيولوجية المتنوعة والفريدة، وكذلك البنية الجيولوجية والتمثلة في البحوث والدراسات والخرائط التي تشير إلى وجود تنوع في الخامات المعدنية وإمكانية استغلالها اقتصاديا، بالإضافة إلى وجود تشريعات وقوانين تنظيمية حديثة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في السلطنة وزيادة جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية بما يتواءم مع المعايير والاتفاقيات الدولية، كما أن الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي في السلطنة جعل منها الوجهة الأمثل للاستثمار في المنطقة، حيث إن الإطار التشريعي والتنظيمي الواضح للقطاع يساهم بشكل كبير في التنظيم والاستغلال الأمثل للموارد المعدنية ويدعم الاقتصاد الوطني، فقد وضعت الهيئة منذ التأسيس على سلم أولوياتها تنظيم هذا الجانب، من خلال تبنيها عدد من المشاريع المنظمة للقطاع.



القانون ونظام المزايدات:

قانون الثروة المعدنية ولائحته التنفيذية

يساهم قانون الثروة المعدنية الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2019 في تبسيط وتشجيع الاستثمار بالقطاع من خلال التالي:



تمكين المستثمر من إضافة أكثر من خام للترخيص التعديني.

زيادة الحد الأعلى لمساحة الترخيص من (3 كم مربع) إلى (5 كم مربع)

زيادة الحد الأدنى لمدة الترخيص التعديني من (1) سنة إلى (5) سنوات، واتفاقية الامتياز لا تقل عن (20) سنة.

تجهيز الموافقات للمناطق التعدينية وطرحها للمنافسة وفق مبادئ العلانية وتكافؤ الفرص.





جواز نزع ملكية العقارات المملوكة للأشخاص لصالح الهيئة إذا ما قررت الهيئة أهميتها التعدينية



التزام الجهات الحكومية المختصة بإبداء رأيها على طلبات التراخيص خلال مدة أقصاها (60 يوما).



تعاون الجهات الحكومية لتوفير المرافق والبنية الأساسية للمناطق التعدينية وتطويرها.

ومن أبرز المحاور التي جاء بها قانون الثروة المعدنية ليساهم في جذب الاستثمارات هو زيادة تنافسية القطاع للاستثمار، وتسهيل وتسريع إجراءات الحصول على الموافقات التعدينية، ونظم القانون آلية منح التراخيص بمختلف أنواعها، وحدد الشروط والأحكام والمعايير الواجب توافرها لمنح تلك التراخيص، وحقوق والتزامات المستثمرين في القطاع، وألزم المستثمرين بالمساهمة في تنمية المجتمع المحلي، وتضمن أيضا أحكام خاصة بتنظيم آلية تحديد وحجز واستغلال المواقع التعدينية ذات الجدوى الاقتصادية، وطرحها للتنافس وفق مبادئ العلانية وتكافؤ الفرص. ويساهم كذلك في تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية وتبسيط الإجراءات وتوفير جاذبية أكثر للاستثمار وحماية أكبر للبيئة والسلامة العامة ومكافحة التجارة المستترة والمساهمة الفاعلة في تنمية المجتمع المحلي. وأيضا إعداد سجل تعديني تقييد فيه جميع التراخيص واتفاقيات الامتياز، وأسماء الشركات العاملة في قطاع التعدين، وجميع المعلومات والبيانات الجيولوجية والتعدينية التي يحتاج إليها المستثمر.

القانون يضمن الحقوق التالية:

حماية مصالحه وعدم الزج باستثماراته
لحافة المخاطر من خلال تعزيز مبادئ
الحوكمة الرشيدة لقطاع التعدين، وتبسيط
الإجراءات وتوفير المعلومات، وعدم
الإخلال بالتوقعات المشروعة.

حسن استغلال المعادن وتعظيم
الفائدة منها وتحقيق القيمة المضافة
وتشجيع الصناعات التعدينية
والتحويلية وتعزيز الإيرادات المباشرة
وغير المباشرة لهذا القطاع.



الحد من الآثار البيئية المترتبة على
النشاط التعديني للوصول بها إلى أقل
المستويات المقبولة دولياً، وتوفير
فرص عمل مباشرة وغير مباشرة،
وفرض مساهمة ثابتة لتنمية المجتمع
المحلي من حصيلة مبيعات المعادن.

ضمان توفر الخامات المعدنية وحسن
استغلالها في السوق المحلي.

وبموجب المرسوم السلطاني رقم 2019/19 الصادر بتاريخ 13 فبراير سنة 2019م بإصدار قانون الثروة المعدنية، واستناداً إلى المادة الثانية من هذا المرسوم والتي تنص على أنه " يصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للتعدين اللائحة التنفيذية لهذا القانون في مدة أقصاها (1) سنة من تاريخ إصداره" فلقد انتهت الهيئة من إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية، وبعد عرض المشروع على مجلس الإدارة وجّه بمخاطبة الجهات المختصة لإبداء رأيها وملاحظاتها حول المشروع في حدود اختصاصاتها طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

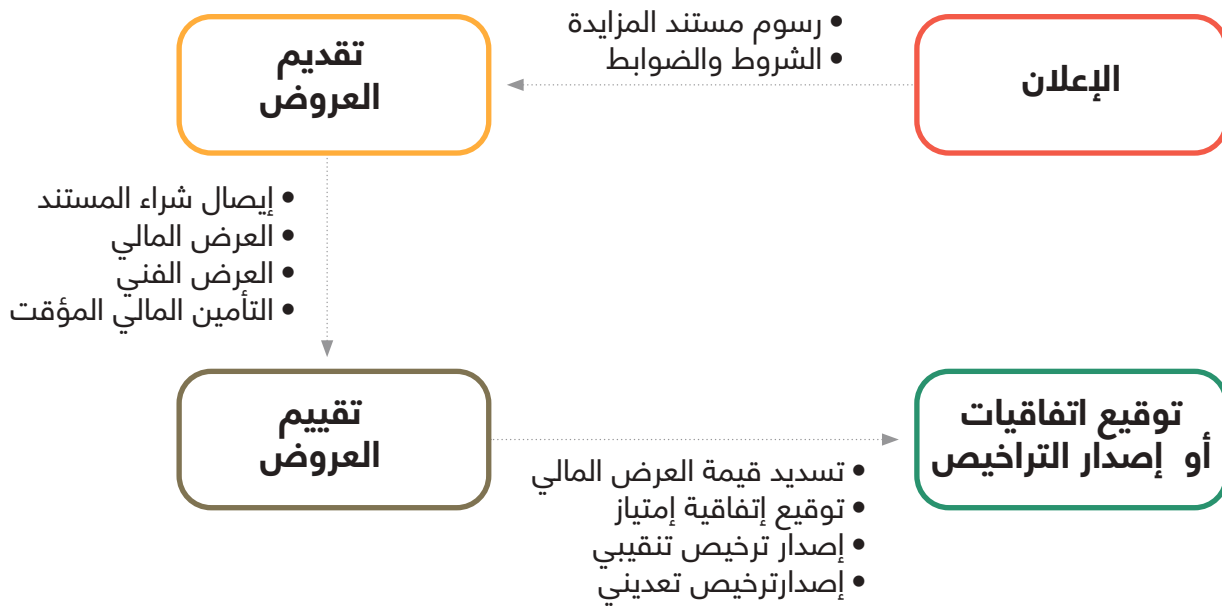
وتهدف اللائحة التنفيذية إلى تنظيم عمليات البحث والمسح الجيولوجي، والكشف والتنقيب عن الخامات واستغلالها، والإشراف والرقابة على كل ما يتعلق بها بما يكفل المحافظة عليها وحسن استغلالها وفقاً لأحكام القانون. حيث أنها ستتضمن سائر الشروط والأحكام والضوابط والحقوق والالتزامات المتعلقة بتاريخ الاستكشاف والتنقيب والاستغلال التعديني واتفاقيات الامتياز وعمليات البحوث العلمية وتصدير المعادن التي حدد القانون أطرها العامة، كما ستتضمن إجراءات تحصيل الرسوم والإتاوة والقيمة الإيجارية السنوية والضمانات المالية والمساهمة المجتمعية وآلية احتسابها وتحديد قيمتها. وفي انتظار ما تسفر عنه ملاحظات الجهات المعنية على المشروع حتى يتسنى للهيئة استكمال متطلبات إصدار اللائحة خلال الأجل المقرر. الجدير بالذكر أن الهيئة قد أنجزت 90% من مشروع اللائحة التنفيذية للقانون.

لائحة المزايدات على المواقع التعدينية والخامات

منذ صدور قانون الثروة المعدنية في شهر فبراير 2019م، قامت الهيئة في شهر أكتوبر 2019م بإصدار لائحة المزايدات على المواقع التعدينية والخامات والتي تعتبر الأولى من نوعها من حيث تناولها لتنظيم عمليات الاستثمار في المواقع التعدينية حيث يدخل المستثمر في مزايمة للحصول على الترخيص من الهيئة ، وتأتي اللائحة لتأطير وحوكمة مبادرة المواقع التعدينية مكتملة الموافقات سعياً من الهيئة في النهوض بقطاع التعدين وإدارته بشكل مهني وفاعل وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية واستثمارها بما يخدم أهداف التنمية والتنويع الاقتصادي في السلطنة وترسيخ مبادئ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص في منح التراخيص التعدينية ، حيث نصت اللائحة على أن تطرح المواقع التعدينية للمزايدة العامة كأصل عام، كما اجازت بموافقة مجلس الإدارة استخدام بعض المسارات الأخرى المتمثلة في:

- 1. المزايدة المحلية** والتي تستهدف الشركات العاملة في نطاق المحافظة أو الولاية التي يقع فيها الموقع التعديني المعروض للاستثمار.
 - 2. المزايدة المحدودة** والتي تتم عن طريق توجيه الدعوة لفئة محددة من الشركات كالشركات المتخصصة في مجال معين أو كأصحاب المصانع القائمة الراغبة في تزويد تلك المصانع بالخامات المعدنية.
 - 3. الممارسة** والتي تتم عن طريق توجيه الدعوة لعدد من الشركات والتفاوض معها للوصول إلى أفضل عرض مالي.
- كما نظمت هذه اللائحة اجراءات وقواعد بيع الخامات المعدنية بالمزاد العلني، وذلك عندما تكون هذه الخامات جاهزة للاستغلال التعديني

إجراءات التنافس على المناطق المطروحة للمزايدة



استراتيجية عمان للتعدين

وتواصل استراتيجية عمان للتعدين في تقديم نتائج جيدة مواكبة لأهدافها المرسومة على نهج أهداف التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الرؤية المستقبلية للسلطنة (رؤية عُمان 2040)، وارتكزت الاستراتيجية على أربعة أهداف تسعى للوصول إليها خلال السنوات العشر القادمة، وهي:



إدارة التنمية المستدامة
والاستغلال الأمثل للموارد المعدنية



تعظيم القيمة الاقتصادية
لقطاع التعدين



تعظيم مساهمة قطاع التعدين
في رفع المستوى المعيشة



تطوير الأصول والإمكانات الوطنية
لضمان التميز بعيد المدى

وقد حددت مرتكزات استراتيجية عُمان للتعدين بما يتوافق مع تطوير القطاع وأهمية مساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير آليات الاستثمار الأمثل للمعادن وجذب المستثمرين اصحاب الملاءة الفنية والمالية ورفع وتطوير المهارات والكفاءات للكوادر المحلية في قطاع التعدين وتطوير ورفع مستوى قاعدة البيانات الخاصة بالتعدين وتطوير الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتعدين والمواءمة بين البيئة والأنشطة التعدينية ورفع عمليات الرقابة والتفتيش وتبسيط وتحسين الاجراءات المتعلقة بمنح التراخيص وتحديد مؤشر ونمو مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي ودعم المجتمع العماني وتحسين موارد الهيئة المالية وتطوير القوانين والتشريعات.

وتواصل الاستراتيجية العمل في الجهود المخطط لها سابقا والبحث عن الفجوات والتحديات التي تعيق نمو القطاع ثم التوصية بمجموعة من الآليات والاتجاهات الجديدة والتحسينات التي ستعزز نمو القطاع اقتصادياً واجتماعياً، ولقد بلغت نسبة إنجاز مشاريع الاستراتيجية بنهاية العام 2019 ما يقارب 63 % من المشاريع المستهدفة.

3,379,028.00 ر.ع

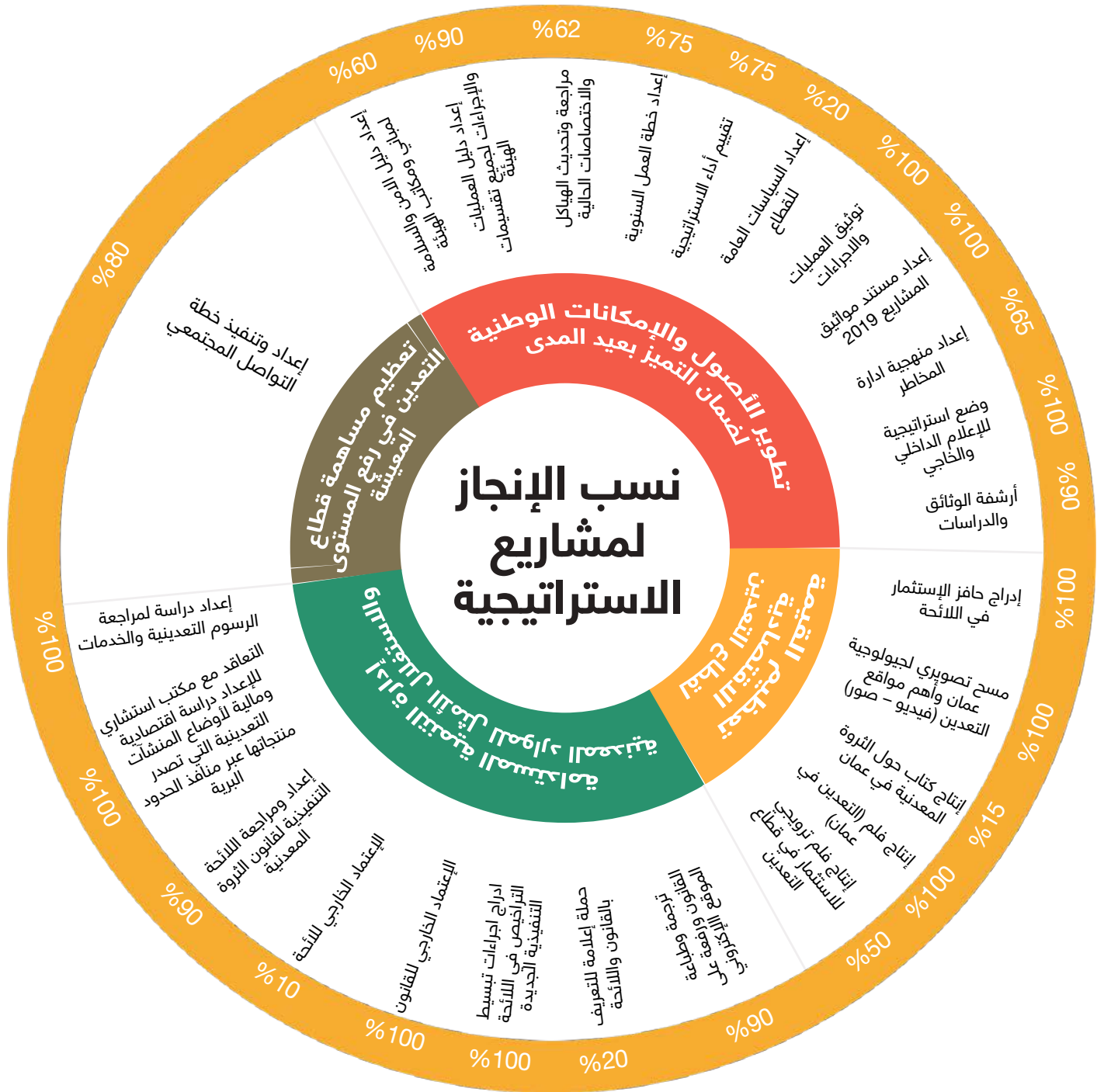
42

69

التكلفة
التقديرية

برنامج
استراتيجي

مشروع
استراتيجي





مؤشرات أداء الاستراتيجية

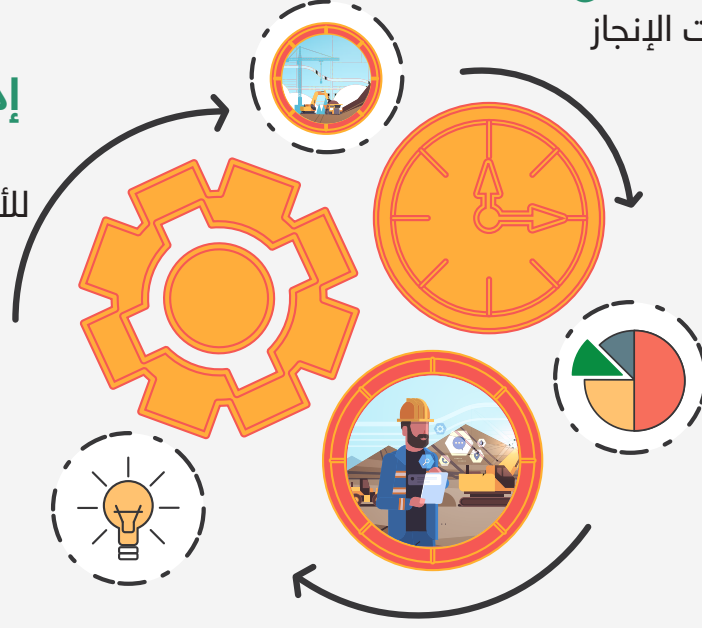
إن مؤشرات الأداء الرئيسية قيمة قابلة للقياس توضح مدى فعالية المؤسسة في تحقيق وإنجاز أهداف العمل الرئيسية، وهي دلالة قياسية تشير إلى الأداء الفعلي لمقارنته بالأداء المستهدف، ولقد تم في العام 2019 الانتهاء من إعداد وضع مؤشرات الأداء سواء كانت للأهداف الاستراتيجية أو العمليات أو مؤشرات إنجاز المشاريع، حيث سيسهم وجود هذه المؤشرات في معرفة العوائق التي تحول دون الوصول إلى الأهداف وكسب معرفة أعمق عن التحسينات المستقبلية، وتكوين صورة واضحة للمتغيرات التي تؤثر في تقدم إنجاز الأهداف الاستراتيجية، فهي تعمل باعتبارها بوصلة لتوجيه الاستراتيجية للوفاء بالأهداف.

إدارة المشاريع

مؤشرات الإنجاز

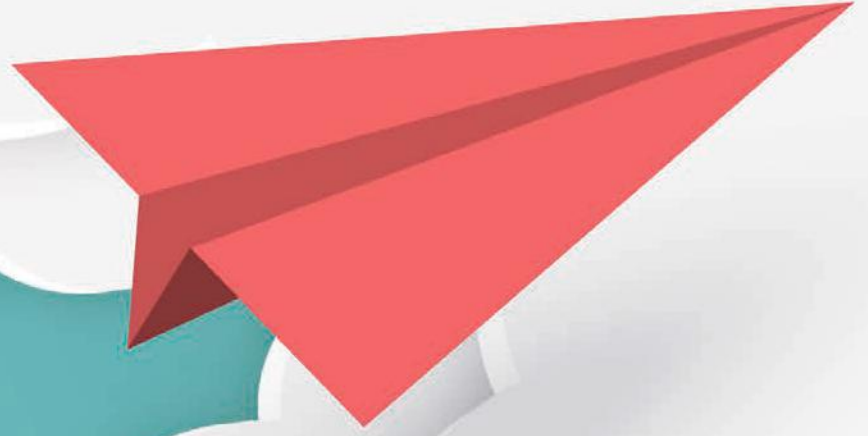
إدارة العمليات

مؤشرات الأداء
للأهداف التشغيلية



إدارة الاستراتيجية

مؤشرات الأداء للأهداف
الاستراتيجية



منظومة التراخيص

تسهيل إجراءات تراخيص الاستكشاف والتعدين

جاءت المبادرة لتسهيل الإجراءات التي يمر بها كل مستثمر للحصول على تراخيص الاستكشاف وتراخيص التعدين، حيث وضعت الهيئة نظام مبسط للمستثمر لتخليص المعاملات مع الهيئة العامة للتعدين والجهات المعنية، من خلال وضع اتفاقيات مستوى الخدمة وصياغتها قانونياً لتوائم قانون التعدين ولائحته التنفيذية، ثم خرجت الهيئة بمقترح توحيد الإجراءات بناءً على دراسة تجارب الدول الرائدة في التعدين ونتيجة لما واجهته من التحديات المتفرعة واختلاف الإجراءات والاشتراطات التي من شأنها أن تأخر عملية تبسيط الإجراءات.

بالإضافة إلى ذلك انتهت الهيئة من ربط نظام الخرائط الجغرافية الذي يجمع بيانات الجهات الموافقة على الربط في نافذة واحدة، متضمنة مواقع منشآت تلك الجهات وإجراءاتها. تتطلع الهيئة في عام 2020 على اعتماد آلية تبسيط الإجراءات. كما سيتم تضمين التعديلات على الاتفاقيات بناءً على توجيهات الفريق الوزاري، وإرسال الاتفاقيات إلى الجهات الحكومية المعنية، وإجراء المراجعة النهائية من قبل الدائرة القانونية، واعتماد سعادة رئيس الهيئة العامة للتعدين للمسودة النهائية للاتفاقية مستوى الخدمة، ثم التوقيع على الاتفاقية.

التراخيص التعدينية

وتواصل الهيئة العمل المستمر في دراسة الطلبات الدائمة والمؤقتة الجديدة أو المراد تجديدها، ليتسنى لها تقييم هذه الطلبات من جميع الجوانب، حيث عملت خلال العام 2019 على تجديد وإصدار مجموعة من التراخيص، تمثلت في تجديد 89 ترخيص دائم، و1 من التراخيص المؤقتة، بينما أصدرت 21 تراخيص دائمة و12 ترخيص مؤقت.

2019		2018
89	التراخيص الدائمة التي تم تجديدها	68
21	التراخيص الجديدة (الدائمة) التي صدرت	16
1	تراخيص المشاريع (المؤقتة) التي تم تجديدها	9
12	تراخيص المشاريع (المؤقتة) التي صدرت	33

وقد بلغ إجمالي عدد التراخيص التعدينية (العاملة/ الجديدة/ لم تبدأ العمل) 372 ترخيص تعديني موزعة على محافظات السلطنة المختلفة حتى نهاية 2019 . في حين بلغ عدد التراخيص للمواد الردمية 11 ترخيصا.

تراخيص التعدين (الدائمة) (العاملة/ الجديدة/ لم تبدأ العمل) (2019)

المحافظة	كسارات	رخام	كروم	حجر جيرى	جبس	أخرى	المجموع
محافظة ظفار	33			8	15	1	57
محافظة الداخلية	30	8	13		4	5	60
محافظة الظاهرة	16	22	2	3		1	44
محافظة البريمي	11	1	1	2		2	17
محافظة جنوب الشرقية	16	1				1	18
محافظة شمال الشرقية	10	9	8			9	36
محافظة جنوب الباطنة	24		4				28
محافظة شمال الباطنة	57	9	8	4		10	88
محافظة الوسطى	8			2		3	13
محافظة مسقط	4			1		2	7
محافظة مسندم	4						4
المجموع	213	50	36	20	19	34	372



التراخيص التنقيبية

البرامج والدراسات التنقيبية 2019

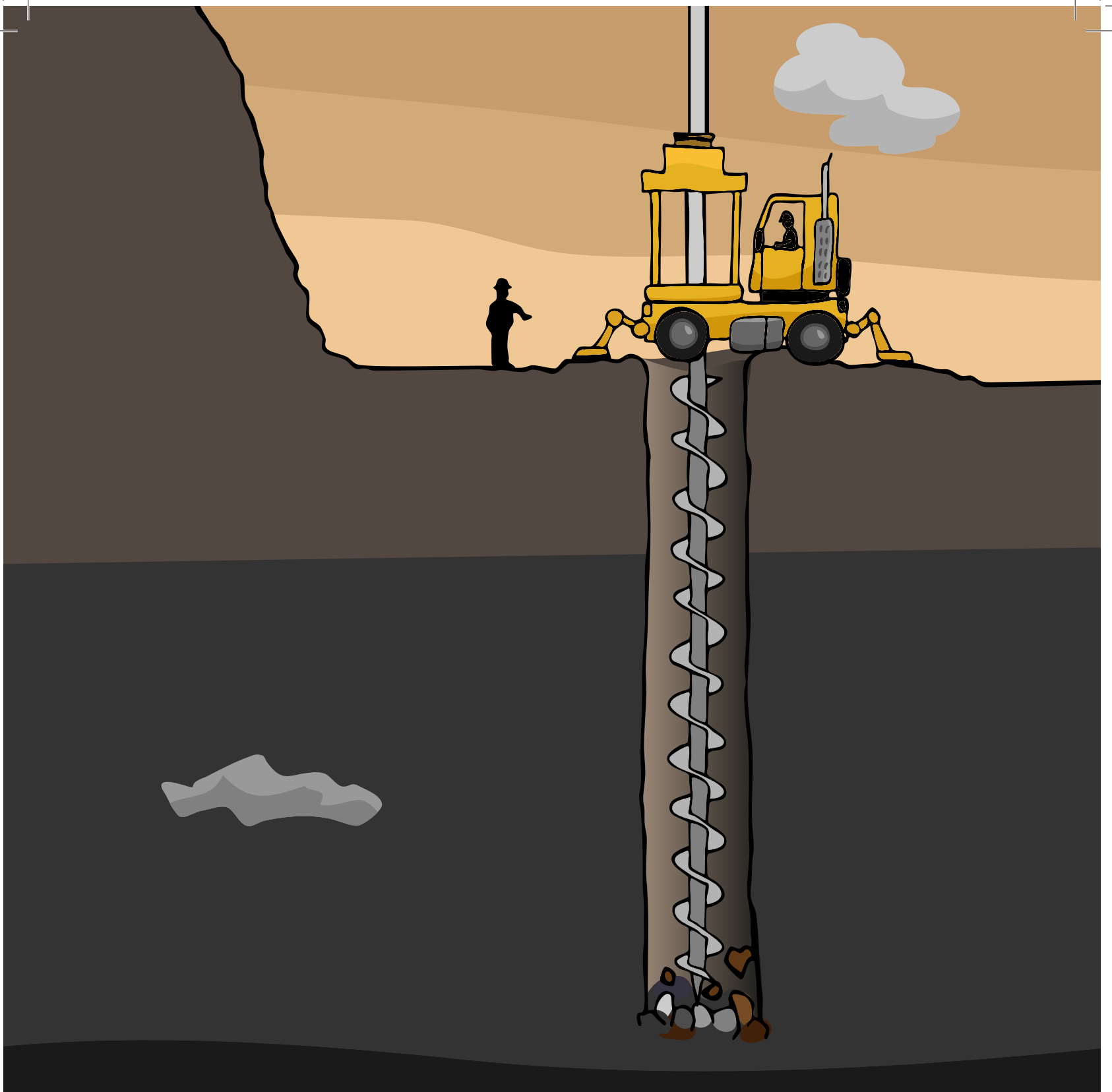
المبالغ المستثمرة في البرامج التنقيبية	عدد الزيارات الميدانية	الدراسات التنقيبية التي تم الإشراف عليها	البرامج التنقيبية المراجعة
2 مليون ر.ع	15	67	64

الطلبات المستلمة 2019

الطلبات التعدينية المعتذر لها	تنقيب	تعدين
112	5	9

التراخيص التنقيبية الصادرة

السيكا	الطين اللدن	النداس	البوتاس	الحجر الجيري	الجبس	دولوميت	كروم	رخام	السيكا	الطين اللدن	الجبرو	البوتاس	الحجر الجيري	الجبس	دولوميت	كروم	رخام
0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	2	1	0	4	0	1	22	5
0	0	6	0	0	1	0	1	1	2	2	0	1	5	3	1	12	11
تم تجديدها 2019									الصادرة 2019								
2018									2018								



التراخيص التنقيبية التي تحولت لتراخيص تعدينية

نوع الخام	النحاس	الكروم	الرخام	الحجر الجيري	مواد البناء	المجموع
3	3	3	1	2	5	14
						العدد

منظومة الرقابة والتفتيش

تلعب دائرة الرقابة والتفتيش دورا مهما في متابعة التراخيص التعدينية وذلك حسب الاستراتيجية والمنهجية المرسومة لها، وبهدف استمرارية التفتيش والرقابة تم وضع منظومة خاصة لمتابعة هذه التراخيص للتأكد من التزام الشركات العاملة بكل الأنظمة والقوانين المتبعة في السلطنة، وذلك لضمان الاستغلال الأمثل لهذه الثروات المعدنية واستدامتها وبالسبل التي تكفل المحافظة على البيئة وصحة الإنسان، حيث يتم التفتيش على جميع الأنشطة المتعلقة بالتعدين كالجانب الفني والبيئي والجوانب المالية والإدارية، وقد أدى افتتاح الإدارات في المحافظات إلى زيادة الدور الرقابي للمفتشين وذلك لقربهم الدائم من المحاجر والمناجم، وهناك سعي دائم من الهيئة للتوفيق بين إعداد المناجم والمحاجر في المحافظات مع إعداد المفتشين التابعين للإدارة. وتسعى الهيئة ممثلة بدائرة الرقابة والتفتيش للتكامل والتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة للوصول لأفضل النتائج والحلول في مجال الرقابة والتفتيش، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات تعاون وإدخال أحدث التقنيات والأساليب.



كما استمرت الدائرة في مهامها الميدانية المختلفة وتنوع بين معاينة الشكاوي وزيارة حفر الإمداد الخاصة بمشاريع البنية التحتية وتجديد التراخيص وبعض المحاجر التي يوجد شك في صحة بيانات الإنتاج المقدمة للهيئة، حيث قام فريق الرقابة والتفتيش خلال عام 2019 بزيارات ميدانية شملت جميع محافظات السلطنة وبلغت 197 زيارة، والتي من خلالها تم ضبط عددٍ من المخالفات لقوانين التعدين وتم إحالتها إلى الدائرة المعنية لاستكمال الإجراءات القانونية. ولقد تلقت لجنة المخالفات في العام 2019م 57 تقرير تفتيشي قررت بشأنها التالي:

أولاً: اعتماد 20 مخالفة حيث تم:

- إحالة 12 مخالفة للدعاء العام
- إغلاق 3 تراخيص
- التسوية والتصالح 5 مخالفات

ثانياً: عدم اعتماد 12 مخالفة

ثالثاً: إعادة 25 تقرير تفتيشي للدوائر المختصة لمزيد من البحث والتحقق

ولقد تُوّزعت المخالفات ما بين العمل بدون ترخيص، تجاوز حدود ونطاق الترخيص، تقديم تقارير إنتاج ومبيعات غير صحيحة.

	2019	2018
عدد الزيارات الميدانية للشركات	197	356
عدد الشركات التي لديها مخالفة ربيع (فرقيات ربيع)	6	25
الشركات التي لديها مخالفة العمل خارج الترخيص	32	42
الشركات التي لديها مخالفة العمل بدون الترخيص	9	16
المخالفات التي تعرضت على لجنة المخالفات	32	63

البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي

يواصل البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ) الجهود الرامية نحو تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني والوقوف على التحديات والصعوبات التي تواجهها الجهات الحكومية والخاصة والمدنية في سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية الخمسية التاسعة 2016-2020م. حيث تواصلت الجهود في دعم مبادرات الهيئة المعززة لنمو ورُقّي القطاع اجتماعيا واقتصاديا.

تدرج ضمن مبادرات التشريعات والممكنات عدد من المبادرات وعددها 15 مبادرة تنقسم إلى رئيسية وثانوية:

المبادرات الرئيسية:



المبادرات الثانوية:



المسؤولية
المجتمعية



التدريب الموجه



تنظيم أسعار
الجبس

نسبة الأداء 2019
% 70

الموازنة المعتمدة في عام 2019
ر.ع 2,870,660





تعظيم القيمة الاقتصادية للقطاع

- محفظة الموارد المعدنية
- فرص مشاريع الصناعات المعدنية
- جذب الاستثمار

سعت الهيئة العامة للتعدين منذ إنشائها إلى تسهيل إجراءات منح التراخيص والتسريع من استصدارها لتشجيع الاستثمار في القطاع واستدامته بالطريقة المثلى، حيث لا يأتي ذلك إلا بإيجاد آلية تضمن استدامة القطاع واستغلال الثروات المعدنية بما يضمن تحقيق القيمة المضافة، وكان ذلك بالعمل على مشروع تعديني يساهم في الدفع بالقطاع ويعزز النمو الاقتصادي في السلطنة، وسعياً من الهيئة إلى تنظيم التراخيص وسرعة استصدارها من خلال الفرص التعدينية الجاهزة للاستثمار، لذا أتت الحاجة الملحة لقيام مشروع المواقع التعدينية. حيث أن المشروع سيساهم في إيجاد محفظة استثمارية، وقطاع منظم ويحد من الآثار البيئية ويساهم في الاستدامة بالقطاع. حيث تحفز الهيئة المستثمرين في القطاع على استغلال الخامات المعدنية المتوافرة بالسلطنة في إقامة صناعات تحويلية، والتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير البنى الأساسية اللازمة لانطلاق مسيرة التصنيع والتصدير المعدني كالطاقة والطرق والموانئ والاتصالات، وكذلك التعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة للوصول إلى حلول لاستغلال جميع المواقع التعدينية الواعدة، وهذا النهج سيكون مردوده بالنفع على كافة القطاعات داخل السلطنة، وما ينتج عنه من إيجاد فرص عمل وتوطين المعارف والتكنولوجيا وزيادة الميزان التجاري للسلطنة.

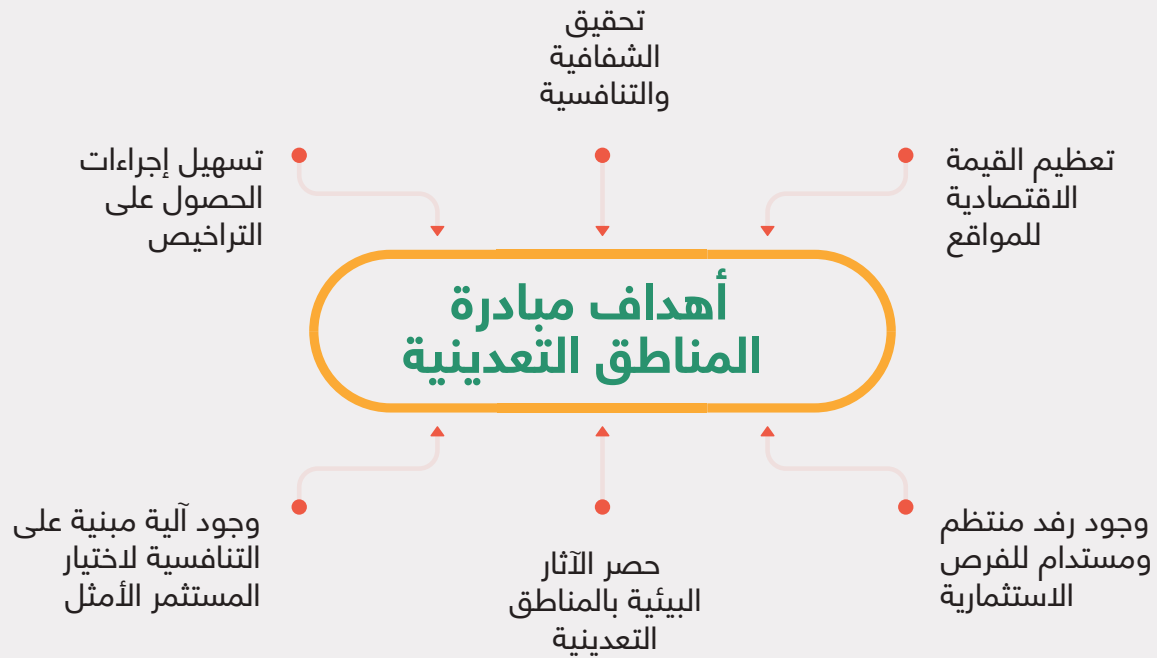


محفظة الموارد المعدنية

فرص استثمارية واعدة مسبقة الموافقات

(مبادرة المناطق التعدينية)

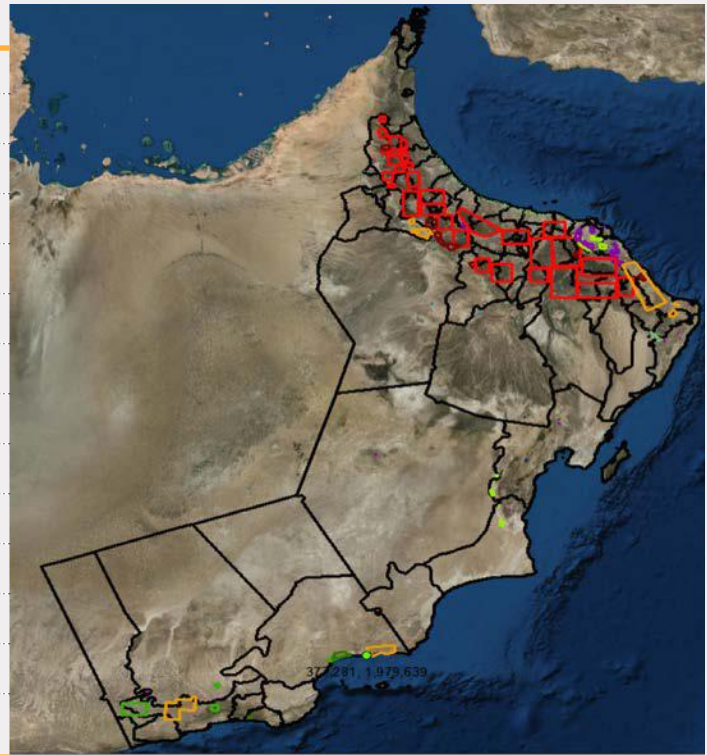
واصلت الهيئة العمل بفعالية في مبادرة المناطق التعدينية، حيث تم إطلاق هذا المبادرة من أجل تقديم مواقع تعدينية واعدة للمستثمرين ذات مساحات تسمح باستثمارات كبيرة تستطيع ان تسهم في سياسية التنويع لمصادر الدخل القومي التي تتبناها السلطنة من خلال عرضها للاستثمار بمنهجية التفاضل والتنافس بعد الحصول على كافة الموافقات اللازمة، حيث تم تقسيم المبادرة على ثلاث مراحل. وتمثل المرحلة الأولى في تحديد المناطق التعدينية، أما الثانية فتتمثل في مرحلة تجهيز المناطق التعدينية وتجري خلالها عدة عمليات مهمة كتجميع وإسقاط البيانات وإجراء عمليات الاستكشاف أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طرح المناطق التعدينية للاستثمار حيث تسعى الهيئة إلى تحديد معايير وإجراءات التنافس على المناطق التعدينية بكل شفافية ووضوح من خلال اللائحة التنظيمية.



الموافقات وإعادة تحديد المناطق التعدينية

حيث عرضت الهيئة 110 منطقة تعدينية للموافقة عليها من قبل الجهات الحكومية المختصة، وقد تم الحصول على 15 منطقة تعدينية مكتملة الموافقات، والتي تم تخصيص بعضها لشركة تنمية معادن عمان وسيتم عرض باقي المناطق للاستثمار التنافسي عبر نظام المزادات.

نوع المعدن	عدد المناطق	المساحة (كم مربع)
الكروم	30	13,948
الرخام	13	1,117
الحجر الجيري	12	2,911
الدولوميت	20	308
السيليكات	8	293
الجبس	3	589
الكربوناتيت	4	0.23
الكاولين	2	0.494
الأتابولجيت	2	143
الطين اللدن	2	0.5
البازلت	1	10
اللاتيريت	8	500
الفلسبار	5	24
المجموع	110	19,844



إجراءات تجهيز المناطق التعدينية



أنواع المناطق التعدينية التي تطرح للمزايدة:

مناطق تطرح لاتفاقية الامتياز

- مساحات كبيرة للتنقيب إلى التعدين.
- مساحات للتعدين تزيد عن 5 كم 2
- تشمل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- تصل مدة الامتياز من 20-30 سنة.
- حق الامتياز في تنقيب وتعدين أي من المعادن المحددة في البرنامج التنقيبي.

مناطق تطرح لتراخيص التنقيب وتستكمل إلى التعدين

- غير محدودة المساحة.
- لصاحب الترخيص الحق في تنقيب وتعدين أي من المعادن المحددة في البرنامج التنقيبي.
- الحق في إصدار أكثر من ترخيص تعديني (لمساحة تقل عن 5 كم مربع).

مناطق تطرح لتراخيص التنقيب فقط

- غير محدودة المساحة.
- المناطق التي لا تتوفر عنها معلومات أو كانت المعلومات قليلة.
- الحق في التنقيب فقط.
- يطبق نظام استرجاع التكاليف + هامش الربح.

مناطق تطرح لتراخيص التنقيب فقط

- المناطق التي تقل مساحتها عن أو تساوي (5) كم مربع.
- تم تحديد الاحتماليات المتوفرة فيها.
- لا تحتاج إلى أعمال تنقيبية مكثفة على ضوء المعطيات المتوفرة.
- الحق في التعدين مباشرة لأي من الخامات المتفق عليها.

تنامي سمعتنا كأحد أكبر مصدري الجبس في العالم

فلقد أكدت المؤشرات الاقتصادية أن السلطنة تصدرت قائمة الدول الأكثر تصديرا للجبس في العام 2017، ولقد ارتفعت صادرات الجبس في عمان بنسبة 25 % في العام 2018، في حين تجاوزت صادرات الجبس بأكثر من 9.0 ملايين طن في عام 2019 إلى البلدان المستفيدة الرئيسية في آسيا وجنوب / شرق إفريقيا. وهذا النمو يؤكد القوة التنافسية والجودة العالية لخام الجبس العماني، وعلى الدور الذي يلعبه قطاع التعدين في السلطنة متمثلا في الهيئة العامة للتعدين في تنظيم وتوجيه القطاع، حيث إن ريع خام الجبس وصل إلى ما يقارب 1.8 مليون ريال عماني في العام 2019. وتعتبر الهند واليابان وتايوان وإندونيسيا وفيتنام وبنجلاديش، أكبر المستوردين للجبس العماني، وتملك السلطنة احتياطات من خام الجبس تزيد عن مليار طن متري، ما يضعها في وضع مهم وأساسي كمصدر للجبس، ويمكنها من تلبية الطلب العالمي المتزايد على هذا الخام ومع تنامي الاهتمام بهذا الخام، فقد سعت الهيئة العامة للتعدين لتكريس كافة جهودها وإمكانياتها لتحقيق الاستغلال الأمثل لخام الجبس وتطوير البنى الأساسية لتكون ملائمة اقتصاديا لاستغلال هذا الخام. كما كانت هنالك مساعٍ حثيثة من الهيئة في إعداد منهجية مقننة في التصدير لهذا الخام لما له من أهمية وإيجاد الآلية المناسبة لتقنين أسعاره لتتوافق مع الأسعار العالمية.

أكثر من مليار طن متري

احتياطات السلطنة للخام

9.7 مليون طن

حجم صادرات الجبس في
العام 2018

1,858,615.230 ر.ع

الريع لخام
الجبس 2019

إدارة وتطوير البحوث والدراسات

تعمل الهيئة بأنشطة مهمة وداعمة للاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وذلك من خلال التركيز على البحوث والمسوحات الجيولوجية ونظم المعلومات الجغرافية، والتي قدمت العديد من المهام والأنشطة خلال 2019 يمكن إجمالها في التالي:

- 1 مشروع دراسة أولية حول الرمل الأسود في جزر الحلانيات
- 2 مشروع إنتاج فهرس الخرائط
- 3 مشروع المنشورات الإعلامية للمعادن الاقتصادية في السلطنة
- 4 التعاون المشترك مع الجامعات والمعاهد العالمية في ما يتعلق بالبحوث
تم التعاون مع 40 جامعة
- 5 شهادات تصدير العينات
منح 35 شهادة تصدير منها في (اليابان، فرنسا، أمريكا، ألمانيا، سويسرا، السويد، بريطانيا)
- 6 الزيارات الميدانية
تم تحديد 3 مواقع وأعدة لتكون مواقع تعدينية بالتعاون مع الباحثين
- 7 استمرار التعاون الثنائي مع جامعة السلطان قابوس
- 8 دراسة خام اللاترايت (Laterite)
- 9 مشروع العناصر الأرضية النادرة (Rare Earth Elements) وأماكن تواجدها في السلطنة
- 10 مشروع المناطق الثلاث للبحث عن خام النحاس
- 11 مشروع الخريطة الجيولوجية بمقياس رسم 1:50,000
- 12 دراسة رواسب الأودية في منطقة الصخور المتحولة في سيح حطاط



فرص مشاريع الصناعات التعدينية

تحظى سلطنة عُمان بإمكانيات متفاوتة بين القطاعات التعدينية والمعادن الصناعية والبنية التحتية. ولقد تطرقت استراتيجية عمان للتعدين إلى تقييم وضع الإنتاج الحالي في قطاع التعدين وتحديد فرص المشاريع للصناعات التعدينية الناتجة عن النمو المتوقع في نشاطات الاستكشاف والتنقيب. تم تحديد هذه الفرص ذات الأولوية والمتاحة للمستثمر بناءً على السلع المعدنية ذات الأولوية العالية والتي تم تحديدها خلال التقييمات الفنية.

حيث تحفز الهيئة المستثمرين في القطاع على استغلال الخامات المعدنية المتوافرة بالسلطنة في إقامة صناعات تحويلية، والتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير البنى الأساسية اللازمة لانطلاق مسيرة التصنيع والتصدير المعدني ولقد قامت الهيئة بعدد من الأعمال التي تساهم في دعم فرص مشاريع الصناعات التعدينية، وفيما يلي استعراض لبعض من هذه الجهود.

استراتيجية تصدير الرخام

يعتبر الرخام من الخامات المهمة التي يتم إنتاجها في سلطنة عمان ، و فيما يخص تصدير الرخام، فلقد سعت الهيئة لاستكمال الجهود في التقنين لتصدير هذا الخام ، و لقد كانت البداية من خلال المديرية العامة للمعادن التابعة لوزارة التجارة والصناعة ، حيث تم إصدار قرار إداري ينظم تصدير الرخام، وذلك من أجل زيادة القيمة المضافة حيث تم منع تصدير مكعبات الرخام (بلوكات)، وتم العمل به إلى حين صدور القرار الإداري رقم (2019/359) من الهيئة العامة للتعدين، بشأن حظر تصدير خام الرخام سواء على شكل كتل أو مكعبات أو ألواح تزيد سماكتها على (3 سم).

منهجية التصدير لخام الجبس

يعتبر الجبس من الخامات المهمة التي يتم إنتاجها في سلطنة عمان خصوصا في جنوب السلطنة والذي يأتي في المرتبة الثالثة ضمن الخامات الأعلى إنتاجا في السلطنة بعد الحجر الجيري ومواد البناء. ولقد كانت هنالك مساعٍ حثيثة من الهيئة في إعداد منهجية مقننة في التصدير لهذا الخام لما له من أهمية. وكان من بينها صدور قرار إداري رقم 264 / 2016 لتنظيم أسعار الجبس بحيث يكون سعر التصدير على ظهر السفينة ما يقارب 4.79 ريال عماني، وتحديد السعر داخل المحجر بما قيمته 2.34 ريال عماني ويتم بموجبه احتساب الربح.

كما تم تحديد عدداً من الشروط لإصدار تراخيص التعدين عن خام الجبس وهي:

1. أن تستهدف دراسة الجدوى ليكون عمر المشروع التعديني لا يقل عن 15 سنة.
2. تلتزم الشركات بزيادة القيمة المضافة من خلال إقامة مشروع صناعي مرتبط بخام الجبس أو تزويد مصنع قائم يشمل المشروع الصناعي (المصنع) تحقيق نسبة نمو لا تقل عن (25 %) في السنة الخامسة من عمر المشروع بواقع (5 % سنويا) وفي حالة عدم تحقيق نسبة النمو المطلوبة يتم تقليص كمية الإنتاج من المحجر بما يتناسب مع القدرة الفعلية للمصنع.
3. يتم السماح للشركة بفترة سماح لمدة عام اعتبارا من بداية الإنتاج الفعلي للشركة.
4. في حالة عدم التزام الشركة بإكمال مشروع فإن المصنع يحظر على الشركة تصدير الخام.

جذب الاستثمار

سعت الهيئة العامة للتعدين منذ إنشائها إلى تشجيع الاستثمار في القطاع واستدامته بالطريقة المثلى، لذا أتت الحاجة الملحة لقيام عدد من المشاريع التي تساهم في رفع جاذبية قطاع التعدين للمستثمرين وزيادة استثمارات التعدين في السلطنة على وجه التحديد، فلقد قامت الهيئة متمثلة في المديرية العامة لشؤون استثمارات المعادن بإعداد دليل المستثمر، ناهيك عن قيامها بإعداد دليل توضيحي لإجراءات مناطق التنقيب إلى التعدين، وفيما يلي استعراض لبعض من هذه الجهود التي تمت في العام 2019.



مبادرة الترويج الإلكتروني للاستثمار في قطاع التعدين

تهدف مبادرة الترويج الإلكتروني للاستثمار في قطاع التعدين إلى إعداد محتوى للترويج لقطاع التعدين في السلطنة يعرض في الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للتعدين وذلك لجذب الاستثمارات وتعظيم القيمة الاقتصادية لقطاع التعدين، حيث يستعرض المحتوى أهم عوامل جذب الاستثمار في السلطنة بشكل عام مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي و الموقع الاستراتيجي للسلطنة ووجود قانون استثمار رأس المال الأجنبي ووجود نظام جمركي لتسهيل إجراءات التصدير مع وجود الإعفاءات الجمركية، وأيضا يستعرض عوامل جذب الاستثمار في التعدين بشكل خاص مثل وجود هيئة حكومية تنظم القطاع وتوفر ثروات معدنية متنوعة في السلطنة ووجود قانون للثروة المعدنية مع وجود آلية لطرح مناطق تعدينية (مكتملة الموافقات) للاستثمار تسعى الهيئة من خلالها للعمل على مبدأ الشفافية وتساوي الفرص، كما يهدف المحتوى إلى توفير بيانات مرجعية للمستثمرين من خلال استعراض أنواع المناطق التعدينية و انواع المزايدات و الإجراءات و المستندات المطلوبة لإصدار التراخيص، بالإضافة إلى استعراض أهم البحوث و الدراسات و الخرائط المتوفرة في الهيئة و المميزات التي يمنحها قانون الثروة المعدنية (2019/19) في تبسيط وتشجيع الاستثمار بالقطاع مثل زيادة الحد الأدنى لمدة الترخيص التعديني من (1) سنة إلى (5) سنوات ، واتفاقية الامتياز لا تقل عن (20) سنة، زيادة الحد الأعلى لمساحة الترخيص من (3) كم مربع) إلى (5 كم مربع) و تمكين المستثمر من إضافة أكثر من خام للترخيص التعديني و التزام الجهات الحكومية المختصة بإبداء رأيها على طلبات التراخيص خلال مدة أقصاها (60 يوما)، وأيضا جواز ملكية العقارات المملوكة للأشخاص لصالح الهيئة إذا ما قررت الهيئة أهميتها التعدينية.

لماذا استثمر في قطاع التعدين بسلطنة عمان؟

- 01 وجود هيئة حكومية تنظم القطاع
- 02 الاستقرار السياسي والاقتصادي
- 03 الموقع الاستراتيجي للسلطنة
- 04 ثروات معدنية متنوعة
- 05 الاتفاقيات التجارية
- 06 الدراسات والبحوث
- 07 وجود قانون الثروة المعدنية
- 08 وجود قانون استثمار رأس المال الأجنبي
- 09 الإعفاءات الجمركية
- 10 مناطق تعدينية مكتملة الموافقات
- 11 توفر بنية تحتية أساسية عصرية متكاملة
- 12 وجود نظام جمركي لتسهيل إجراءات تصدير المعادن

مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة

إن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان مجال واسع يمتد لما هو أبعد من دور لمؤسسة واحدة، وإن دور الهيئة العامة للتعيين يركز على دعم الأنشطة المتعلقة بقطاع التعيين والتنسيق مع الجهات المعنية في الأنشطة الأخرى. ولقد كانت مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد المحاور التي تطرقت إليها استراتيجية عمان للتعيين، فقد أوصت بمجموعة من الإجراءات والتدابير التي يجب أن تقوم بها الهيئة بهدف إدارة عملية مشاركة هذه الشركات وزيادة التواجد المحلي في قطاع. ولقد تعددت وسائل التمكين التي استهدفتها الهيئة في العام 2019 ما بين إشراك لهذه المؤسسات في المنافسة على مواقع الردميات والإشراك أيضا في إعادة التدوير للمخلفات التعدينية، ناهيك عن منحهم الفرص في المشتريات والتوريدات للشركات التنقيبية والتعدينية.

فلقد عرضت الهيئة 34 فرصة استثمارية في قطاع التعيين وذلك في ملتقى «ابدأ مشروعك» الذي نظّمته الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) بمركز عمان للمعارض والمؤتمرات وبمشاركة الهيئة العامة للتعيين. الملتقى مبادرة يتم تنفيذها بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة والتي تقدم من خلالها فرصا استثمارية في السلطنة لرواد الأعمال وخريجي الكليات والجامعات والباحثين عن عمل وأصحاب المواهب والابتكارات، حيث جمع الجهات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ليكون بذلك منصة تجمع ما يحتاجه الشباب للبدء في مشاريعهم الخاصة، وبما يتسق مع التوجه الوطني في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لضمان إيجاد فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.



تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منافسات مواقع الردميات العامة

1. استحداث المواقع والحصول على الموافقات الحكومية
2. عرض الفرص من خلال منصة ريادة الإلكترونية
3. اختبار عروض المتنافسين واختيار العرض الأنسب
4. اجراء دراسة جدوى اقتصادية واستكمال إجراءات توقيع الاتفاقية مع الهيئة والتشغيل

مشتريات وتوريدات الشركات التنقيبية والتعدينية

1. تحديد الشركات التعدينية فرص مشتريات وتوريدات والموافقة على التعاقد مع رائد اعمال
2. عرض الفرص من خلال منصة ريادة الإلكترونية
3. اختبار عروض المتنافسين واختيار العرض الأنسب
4. اجراء دراسة جدوى اقتصادية واستكمال إجراءات التعاقد مع الشركة التعدينية والتشغيل

إعادة تدوير المخلفات التعدينية

1. موافقة الشركات التعدينية لتوفير المواد الخام
2. عرض الفرص من خلال منصة ريادة الإلكترونية
3. اختبار عروض المتنافسين واختيار العرض الأنسب
4. اجراء دراسة جدوى اقتصادية واستكمال إجراءات التشغيل

وفيما يتعلق بزيادة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ستركز الهيئة على العوامل التالية:

وضع سياسات داعمة ومراجعتها بانتظام لضمان مواكبتها للتغيرات في الساحة التشغيلية ومراحل تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة



السياسات

وضع أنظمة وتشريعات تدعم المنافسة وتوفر فرصًا متساوية لجميع الشركات.



ممكنات تنظيمية و تشريعية

تسهيل الحصول على التمويل، توفير أدوات لتقييم وإدارة المخاطر، توفير المعلومات الموثوقة، الإعلان والترويج للفرص الإستثمارية، توفير فرص الوصول إلى العقود الحكومية، توفير الحاضنات وتصميم وتقديم برامج مناسبة لبناء القدرات.



ممكنات تشغيلية



تطوير الأصول والامكانات الوطنية لضمان التميز بعيد المدى

- تطوير نظام البيانات
- تطوير استراتيجية البحث والابتكار
- رفد قطاع التعدين بالمخرجات العلمية والمهنية المناسبة
- تعزيز القدرات في الهيئة العامة للتعدين

عملت الهيئة على الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة للانتقال بخدماتها لعملية ابتكارية ونموذجية، من خلال إنشاء منصة التعدين الإلكترونية حيث تعمل المنصة على قاعدة بيانات مركزية تهدف إلى أرشفة المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها بشكل منهجي ومنتظم وسهولة الحصول عليها كما عملت على إنشاء نظام إلكتروني لإدارة استراتيجية عمان للتعدين (نظام أداء) والذي يعتبر نقلة نوعية لتهيئة بيئة عمل مهنية وتقنية وإدارة الخدمات والأصول بكفاءة. حيث يسعى النظام إلى تسهيل إدارة الخطط الاستراتيجية بواسطة استخدام التقنيات الحديثة. بالإضافة إلى حرص الهيئة على الاهتمام بالكادر البشري إذ أنها تقوم بدارسة احتياجاتهم التدريبية بشكل دوري لإعطائهم التدريب والتطوير في مختلف مجالاتهم الوظيفية للتطوير من أدائهم الوظيفي.



تطوير نظام البيانات

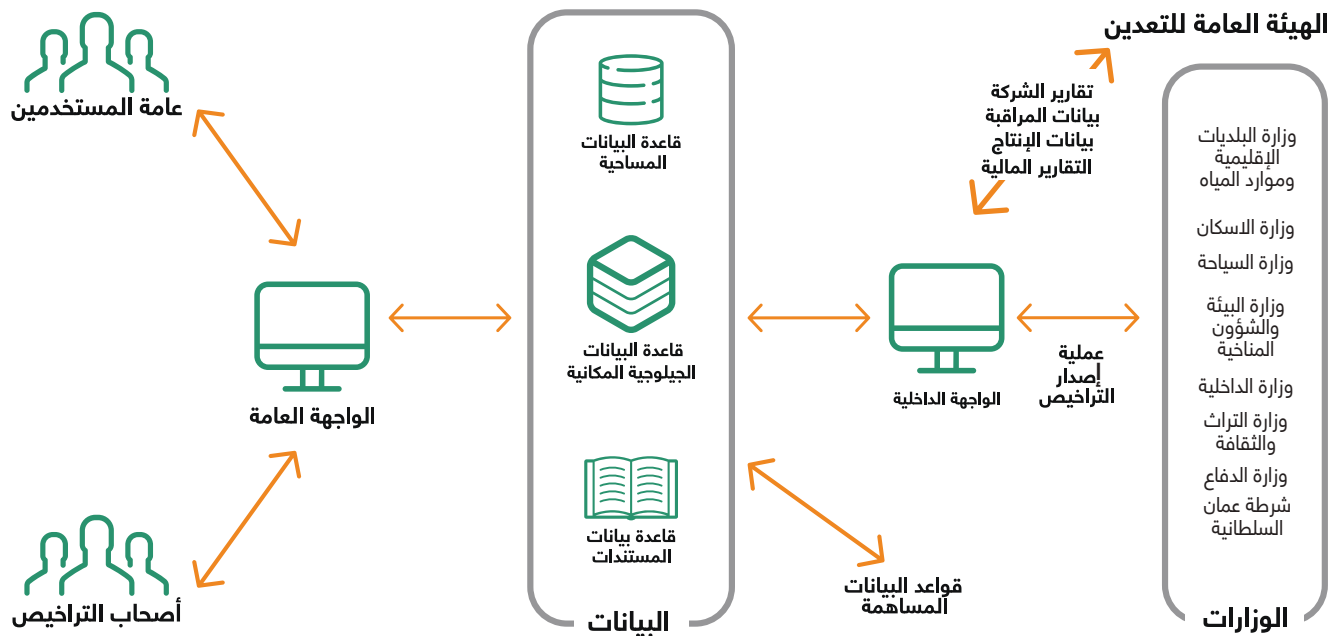
مبادرة منصة التعدين (التحول الإلكتروني)

سعت الهيئة للانتقال بخدماتها إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية من خلال إنشاء منصة التعدين الإلكترونية التي تعرف بأنها قاعدة بيانات مركزية تهدف إلى أرشفة المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها بشكل منهجي ومنتظم وسهلة الحصول عليها لزيادة رضا الموظفين والشركاء والمستفيدين من القطاع، وتعمل على تنسيق الجهود مع الجهات المعنية الثمانية بصورة إلكترونية سريعة ودقيقة، وتيسير رحلة المستثمر عن طريق تسهيل إجراءات التراخيص التي يمر بها، وتقليل الوقت المستغرق لكل إجراء، بالإضافة إلى خلق بيئة شفافة جاذبة للاستثمار. وتنقسم هذه المبادرة إلى مرحلتين: مرحلة الدراسة الاستشارية والتي تم الإنتهاء منها في العام 2019. وتستعد الهيئة في عام 2020 للدخول في مرحلة تنفيذ النظام.

الدراسة الاستشارية 2019

1. إعداد دليل الخدمات
2. توثيق إجراءات الأعمال (AS IS)
3. توثيق الوضع الحالي للبنية التقنية
4. إجراءات الأعمال المستقبلية المقترحة
5. المواءمة مع المبادرات الوطنية
6. تحديد توصيات البنية التقنية
7. تحديد SLA و KPI لكل خدمة وإجراء.

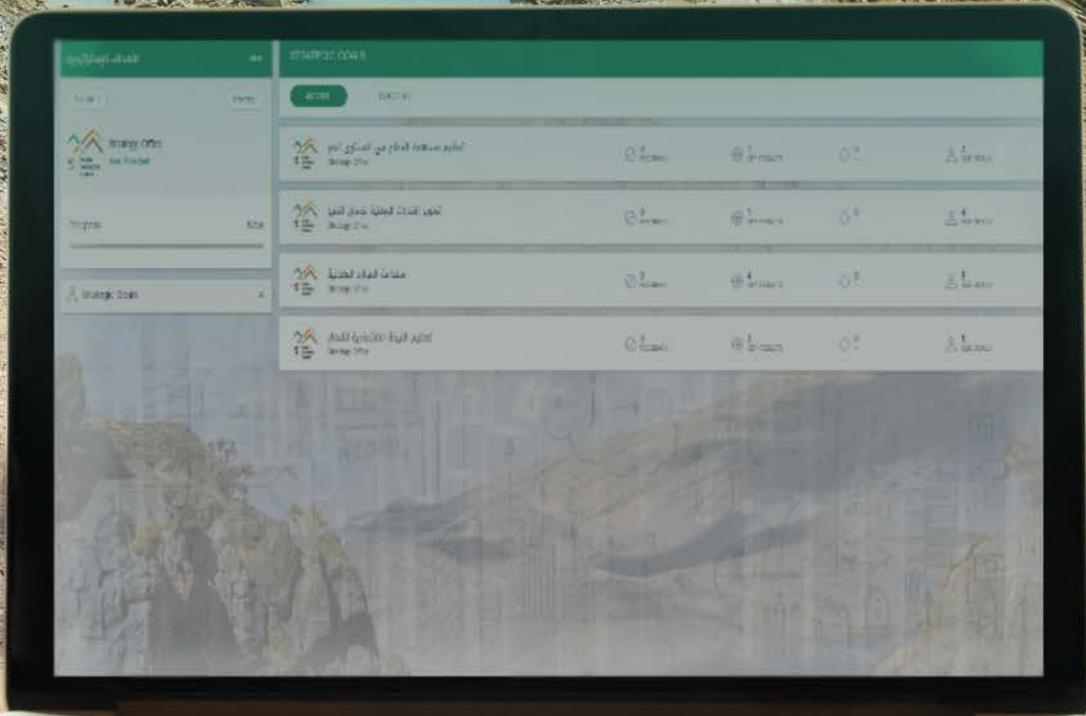
مشروع منصة التعدين



انشاء نظام (إلكتروني) لإدارة استراتيجية عمان للتعدين (نظام أداء)

يعتبر نظام أداء نقلة نوعية لتهيئة بيئة عمل مهنية وتقنية وإدارة الخدمات والأصول بكفاءة. حيث يسعى النظام إلى تسهيل إدارة الخطط الاستراتيجية بواسطة استخدام التقنيات الحديثة. ويهدف المشروع الذي تم الانتهاء منه في العام 2019 إلى:

1. إدارة جميع المبادرات من خلال نظام إلكتروني فعال.
2. تقييم أداء الهيئة في مدى تحقيقها للأهداف الاستراتيجية.
3. إدارة الخطط الخمسية والخطط السنوية.



تطوير استراتيجيات البحث والإبتكار مبادرة الإبتكار التعديني في الصناعات التعدينية

تعتبر مبادرة الإبتكار في قطاع التعدين هي إحدى مخرجات مختبرات البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ) وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية باعتباره واحدا من القطاعات الاقتصادية الخمسة الواعدة. وقد قامت الهيئة العامة للتعدين بوضع استراتيجية لتنمية هذا القطاع ليصبح مساهما رئيسيا في الناتج المحلي الإجمالي الوطني عموما وتم تضمين البحث والإبتكار كأحد العوامل التمكينية الحاسمة لهذه الاستراتيجية. تأتي هذه المبادرة تنفيذا وتمكينا لسياسة الهيئة العامة للتعدين في جعل الإبتكار في مجال التعدين والمعادن لاعبا رئيسيا في تنمية هذا القطاع وتطوير الصناعات التعدينية فيه لتلعب دورا مهما وحيويا في تعزيز إمكانات الموارد المعدنية الغنية والكبيرة المتاحة في البلاد. تتكون هذه المبادرة من شقين حيث تهدف في شقها الأول إلى تطوير استراتيجية ابتكارية للتعدين بالتعاون بين الهيئة ومركز الإبتكار الصناعي تكون بمثابة خارطة طريق للإبتكار في قطاع التعدين. وتهدف في شقها الثاني إلى تنفيذ الأهداف الرئيسية للاستراتيجية والمتمثلة إجمالاً في تطوير قطاع التعدين من خلال تطبيق الإبتكار، وبناء بنية تحتية تتميز بالإبتكار المستدام، ووضع أسس لقطاع متنامٍ ليصبح واحداً من ركائز الاقتصاد العماني. وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية من أن تنفيذها ونجاحها سوف يحسن كفاءة القطاع ككل بدءاً من مرحلة الاستكشاف والتنقيب ومروراً إلى مرحلة التسويق. والتي من شأنها تطوير رأس المال البشري والتقنيات والمعرفة والحرف والصناعات المتقدمة والخدمات اللوجستية وما يصاحبها.

كما تتمثل مخرجات هذه الاستراتيجية في تحديد أولويات المعادن بناءً على توفرها في سلطنة عمان وأيضاً على قيمتها. بعد الانتهاء من إعداد هذه الاستراتيجية، سيتم تحديد الفرص المبتكرة الممكنة لكل معدن يتم اختياره من ثم تطويره إلى فرص تجارية. كما أنه سيعزز أداء القطاع ويجعله قادراً على المنافسة على مستوى العالم من خلال تحسين الصناعات القائمة وإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة جديدة. ومن المؤمل الشروع في تنفيذ أهداف الاستراتيجية في الربع الأول من العام 2020م.

وتتمحور الاستراتيجية حول ثلاث أهداف رئيسية:

1 تطوير فرص استثمارية مبتكرة، وذلك بتحديد المعادن ذات الأولوية بناءً على توفرها في سلطنة عمان وأيضاً على قيمتها ومن ثم الشروع في استكشاف وتقييم واختيار الفرص الاستثمارية الواعدة ومن ثم تطبيقها من خلال تحسين الصناعات القائمة وإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة جديدة.

2 تطوير نظام ابتكاري مستدام لقطاع التعدين وذلك عن طريق غرس وتعزيز ثقافة الابتكار في هذا القطاع وتعزيز التعاون المحلي والدولي في مجال الابتكار وتطوير قاعدة بيانات معرفية تكون رافد للقطاع. كما يتضمن إنشاء مختبر للابتكار في التعدين وإيجاد تمويل دائم لضمان الاستمرارية في تطوير القطاع

3 وضع إطار وطني استراتيجي للاستمرارية في تطوير القطاع وذلك بوضع قواعد إرشادية بأفضل الممارسات الدولية في قطاع التعدين وتطوير خارطة طريق لتنفيذ جميع الفرص الاستثمارية المستكشفة وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة الناتجة عن هذه الفرص.

رفد قطاع التعدين

بالمخرجات العلمية والمهنية المناسبة

ولقد كان الاهتمام برغد قطاع التعدين بالمخرجات العلمية والمهنية المناسبة أحد المحاور التي تطرقت إليها استراتيجية عمان للتعيين، فلقد أوصت بمجموعه من الإجراءات والتدابير التي يجب ان تقوم بها الهيئة إلى الاستجابة لاحتياجات القطاع من المخرجات وتشجيع الخريجين للانخراط في هذا القطاع. ولضمان رغد قطاع التعدين بالمخرجات المناسبة فيجب الموائمة بين المخرجات الأكاديمية وسوق العمل في القطاع. وتقترح الاستراتيجية عدد من المبادرات والتوصيات لضمان ذلك.

1 تصميم دورات مهنية جديدة بالتعاون مع شركات التعدين تستهدف تنمية المهارات المتخصصة.

2 إنشاء برنامج بحثي يعالج قضايا وتحديات قطاع التعدين في عمان.

3 مقترح إدخال مادتي الجيولوجيا والتعدين في المناهج المدرسية لمرحلة التعليم الأساسي وما بعده.

4 تنظيم "يوم للوظائف" للترويج لفرص العمل وبناء الجسور بين الشركات التعدينية والباحثين عن عمل.

5 تعزيز التنسيق مع الجهات المعنية بالمخرجات التعليمية وتوفير احتياجات القطاع من التخصصات على شكل خطط خمسية

6 تحديد مناجم نموذجية تساهم في الترويج أن القطاع مفتوح للعالم وينمو بشكل مضطرد.



الفريق الفني لمتابعة التوظيف في مشاريع مخرجات قطاع التعدين



كما سعت الهيئة لمتابعة التوظيف في مشاريع مخرجات قطاع التعدين، ويواصل الفريق الفني المعني بمتابعة التوظيف تحقيق النسب المستهدفة للوظائف التي أقرتها مختبرات تنفيذ في الموعد المحدد له، من خلال خطط التعمين والتشغيل المقترحة من قبل الشركات المتضمنة عدد الوظائف المقترحة عن طريق التوظيف المباشر والتوظيف المقرون بالتدريب وخطة الإحلال. ومن الأهداف المرسومة التي من المتوقع تحقيقها هي حصر جميع فرص العمل للعمانيين والمتفق عليها في برنامج تنفيذ، بالإضافة إلى النظر في فرص الإحلال للمشاريع الاقتصادية في برنامج تنفيذ وتقديم خطط الإحلال ومتابعتها، وتحديد أولويات التدريب واحتياجات سوق العمل بالقطاع من الكفاءات والمهارات بهدف الإيفاء بمتطلبات وتطلعات الشركات التعدينية من الكفاءات والتخصصات.



تعزيز القدرات في الهيئة العامة للتعيين

تمثل الكوادر البشرية المحرك الأساسي لقطاع التعيين ومن هذا المنطلق فقد كان التركيز من الهيئة منذ البداية منصبا على تأهيل هذه الكوادر لتطوير قدراتها المهنية وصقل مهاراتها.

كوادرنا تنمو بشكل مستمر

حرصا من الهيئة على تمكين الشباب العماني الطموح وتأكيدا على المضي قدما نحو خطط السلطنة في التعميم والذي شهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وبلغت نسبته 22.10% بنهاية العام 2019م. كما قامت الهيئة العامة للتعيين بتعيين 80 موظفا وموظفة بنظام العقود المؤقتة (55 منهم تم تعيينهم خلال العام 2019م)، في خطوة إيجابية لتلبية توسع أنشطة القطاع التعديني وزيادة المشاريع الاستثمارية في القطاع.

التدريب والتأهيل

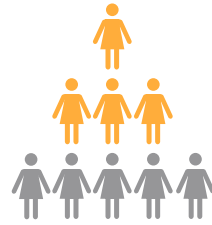
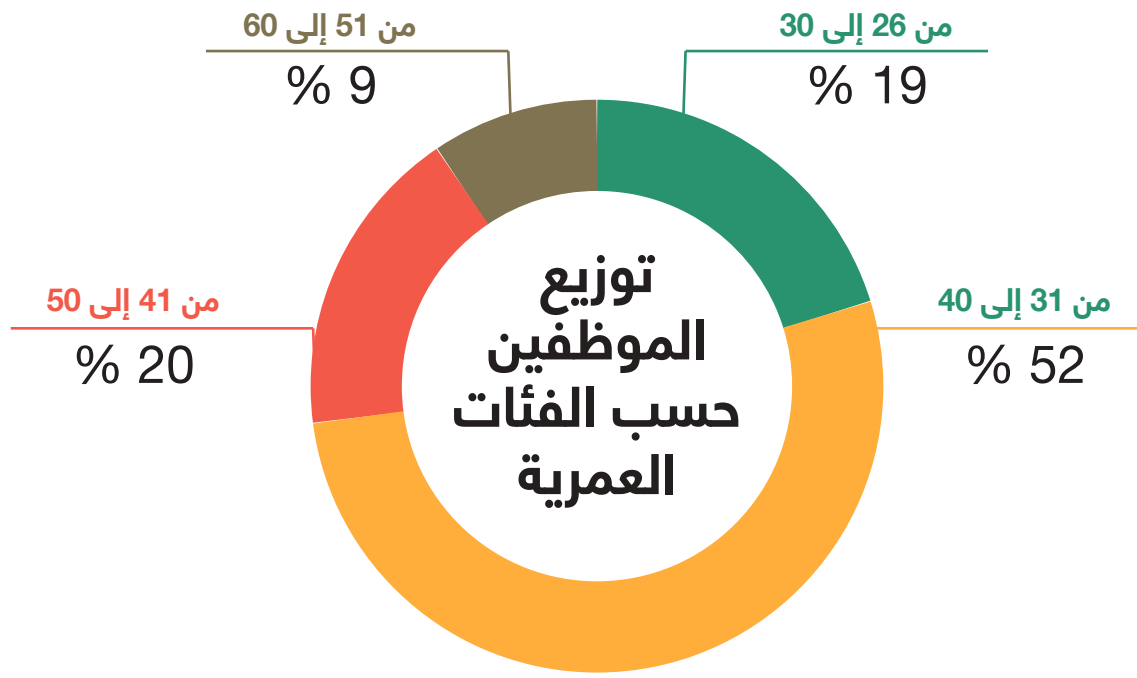
وتولي الهيئة جل اهتمامها واستثماراتها بهذا العنصر الواعد وذلك بتأمين القدر الكافي من التدريب لتطوير القدرات الذاتية لموظفيها، حيث تقوم بدراسة الاحتياجات التدريبية للموظفين بشكل دوري من أجل تطوير أدوارهم الوظيفية وتحسين مهاراتهم التطبيقية والفنية اللازمة. لذلك سعت الهيئة إلى إلحاق رأس مالها البشري في ورش ودورات مختلفة تعنى بالعمل الجماعي والتفكير الإبداعي وصقل مهاراتهم الأخرى، بالإضافة إلى توفير فرص مواصلة التعليم لموظفيها للحفاظ على تقدمهم وتقديم الهيئة ونموها.

تنمية المواهب والمهارات

تتبنى الهيئة ترسيخ روح الإخاء والتعاون بين الموظفين والعمل على تجسيد المعنى الحقيقي لبيئة محفزة ومثمرة يعيش موظفوها على معايير قيم المشاركة، والإبداع، والإنجاز المستمر. ويأتي انطلاق صندوق الأخوة كوسيلة لتوثيق العلاقة وترسيخ التعاون بين الموظفين، واكتشاف المواهب لدى الموظفين والاستفادة منها في بيئة العمل، وغرس روح انتماء الموظفين وتمثيلها في الفعاليات والمسابقات التي تقام داخل وخارج السلطنة.

المرأة في مسيرة التعيين

أولت حكومة السلطنة وقيادتها الرشيدة اهتماما كبيرا بدور المرأة في المجتمع وضمنت حقها في المشاركة والاسهام في وضع الخطط الاستراتيجية والتنموية كلا حسب اختصاصه. ومضت الهيئة العامة للتعيين على هذا النهج بتمكين المرأة العمانية، حيث بلغ عدد الموظفات العمانيات في قطاع التعيين بمختلف مستوياته 51 موظفة بنهاية العام 2019م. وتوزع الكادر النسائي ليتولى مناصب إدارية عليا وإشرافية في مختلف أقسام وأفرع الهيئة.



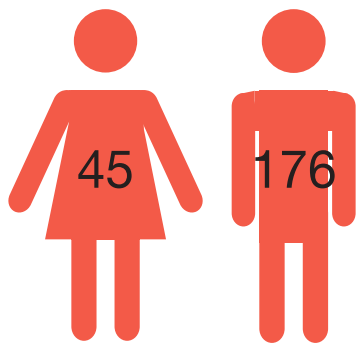
51

عدد الموظفين الإناث



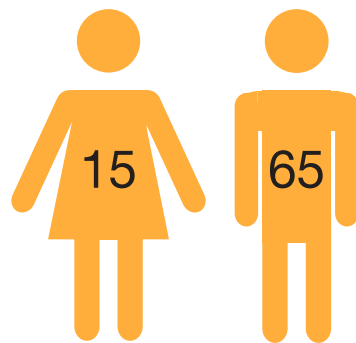
227

عدد الموظفين الذكور



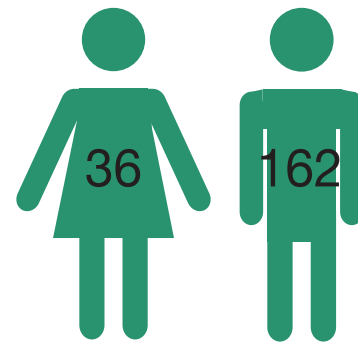
221

برنامجا تدريبييا داخل وخارج السلطنة



80

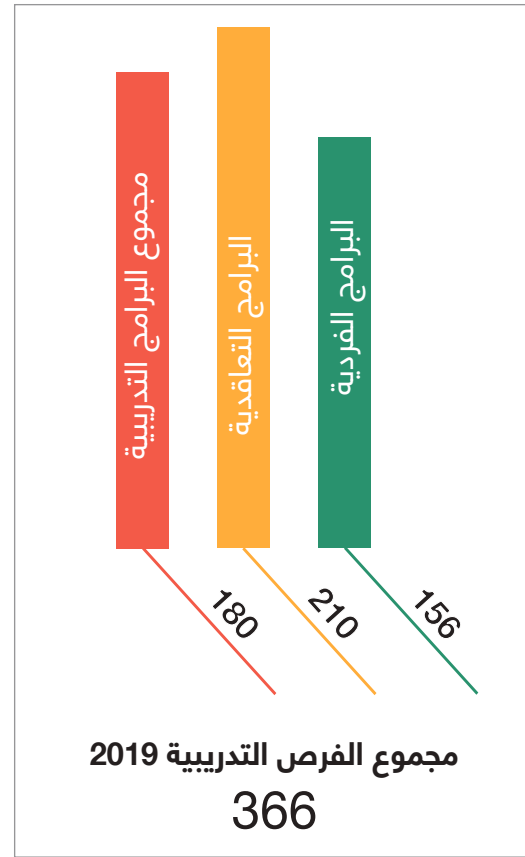
موظف بعقد مؤقت



198

موظف بعقد دائم

المؤهل الدراسي	الذكور	الإناث
الدكتوراه	1	1
الماجستير	11	4
البكالوريوس أو ما يعادلها	87	24
الدبلوم (قبل البكالوريوس)	57	19
الدبلوم العالي	1	1
دبلوم التعليم العام أو ما يعادله	66	2
الإعدادية	1	0
الابتدائية	2	0
يقرأ ويكتب	1	0
أمي (لا يعرف القراءة ولا الكتابة)	0	0

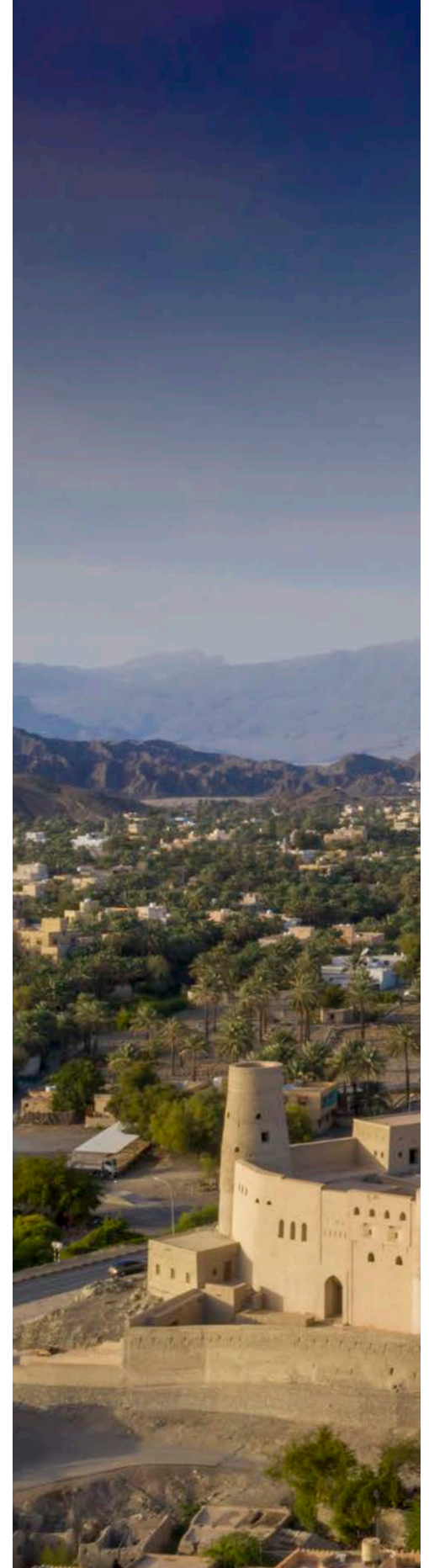


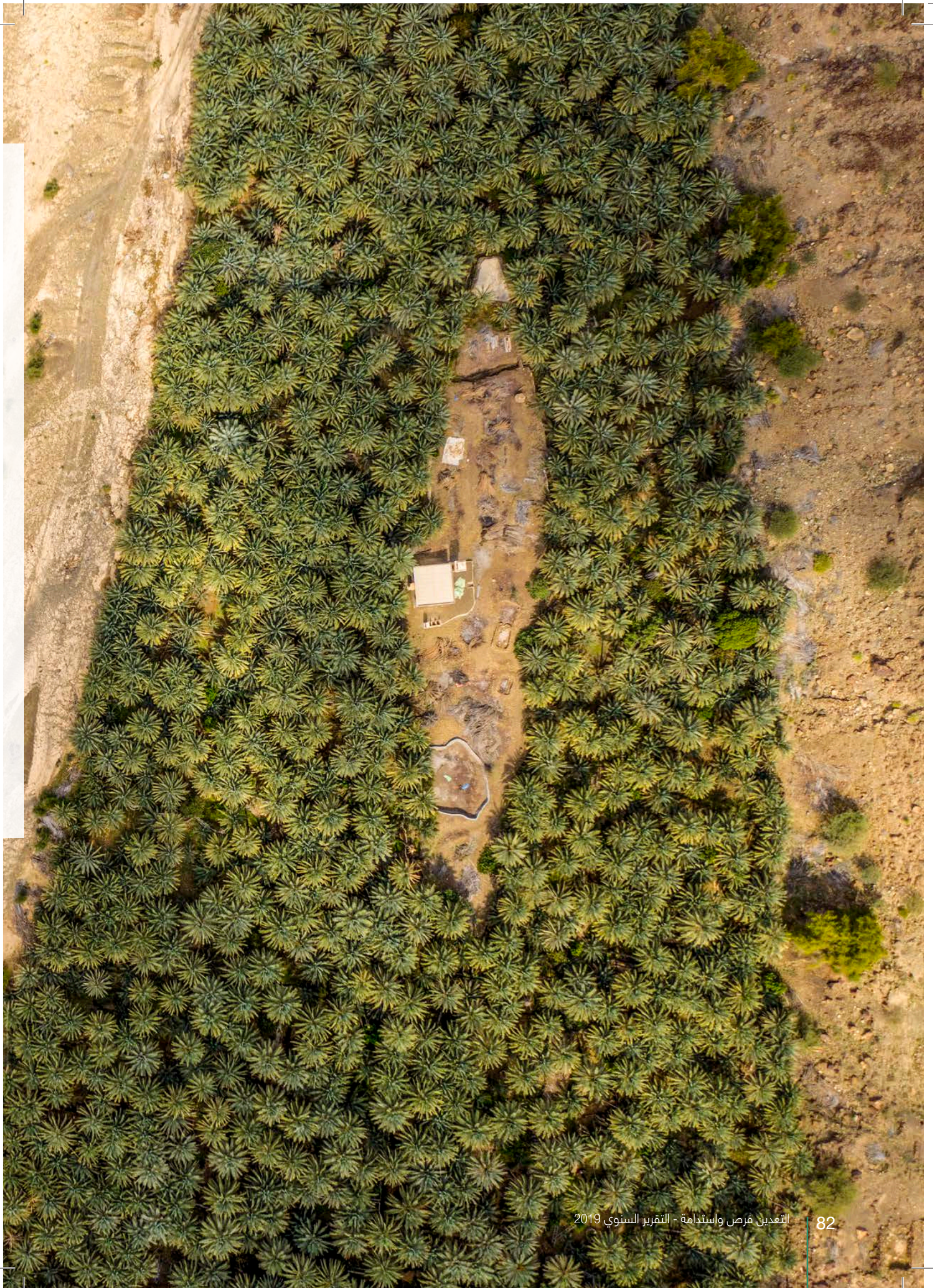


تعظيم مساهمة قطاع التعدين في رفع جودة الحياة

• ضمان مشاركة البيئة والمجتمع

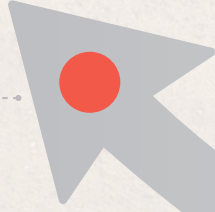
يعتبر قطاع التعدين شريكاً أساسياً في تنمية المجتمعات ويساهم بشكل واضح في تنمية الولايات والقرى القريبة من الأنشطة التعدينية، من خلال توظيف الوظائف وتوفير التدريب اللازم للأيدي العاملة، كما يمكن للمجتمع المحلي الاستفادة من البنية الأساسية التي تنشئها شركات التعدين الكبيرة لتنفيذ مهامها التعدينية مثل خطوط الكهرباء وشبكات المياه والطرق والخدمات الطبية، كما أن ستوفر هذا المشاريع فرص عمل مباشرة في شركات التعدين، وفرص غير مباشرة تتمثل في الدعم اللوجستي للشركات العاملة في مجال التعدين مثل خدمات النقل والصيانة وتوصيل المياه للمحاجر والتصدير وغيرها. وكذلك قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة يعتمد عملها على الخامات المعدنية والتي تنتجها الشركات المرخصة كمؤسسات تقطيع وتلميع الرخام، فضلاً عما ينصه قانون التعدين في السلطنة من تخصيص نسبة للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.





المحافظة على البيئة وضمان مشاركة المجتمع

فلقد وضعت الاستراتيجية مجموعة من التوصيات لتعزيز الحفاظ على البيئة وضمان مشاركة المجتمع



سير العمليات وخطة إغلاق المشروع
التقييم المستمر للامتثال بتجديد التصريح البيئي والاجتماعي
الرصد ورفع التقارير السنوية للاتصال المستمر مع أصحاب وإدارة الشكاوي والتظلمات التحديثات الدورية لخطط الإغلاق
تنفيذ خطة الإغلاق والإخلاء



دراسة الجدوى والمؤدية إلى التصميم التفصيلي والإنشاء
دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التفصيلية مع نمذجة التأثير المرتبط إذا لزم الأمر
وضع وجهات نظر أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية في الاعتبار في عملية اتخاذ القرار
إعداد خطط الإدارة المطلوبة بما في ذلك خطة الإغلاق
إعداد الطلبات للحصول على الموافقات البيئية والاجتماعية اللازمة



عمليات استكشاف متقدمة ودراسة الجدوى
جمع البيانات الأولية وتحديد النطاق البيئي والاجتماعي للمشروع
تحديد التآثر والمخاطر الرئيسية واعتبارات التصميم والإدارة الأولية
تحديد الموافقات البيئية والاجتماعية اللازمة للتشغيل
الاتصال المستمر مع أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية الأخرى



الاستطلاع والتنقيب
تحديد الجهات المعنية وإعداد خطة التواصل والمشاركة
القيام بمسح بيئي واجتماعي لتحديد القضايا الرئيسية
رفع تقارير التنقيب البيئية والاجتماعية



ولتشجيع دعم الممارسات الصناعية العالمية الجيدة وثقافة القيمة المشتركة في قطاع التعدين

- 1 موائمة التصاريح البيئية والاجتماعية للتنمية لتتوافق مع جميع مراحل الأنشطة التعدينية
- 2 موائمة المتطلبات التشريعية والاجتماعية والبيئية مع الممارسات الصناعية العالمية الجيدة (GIIP)
- 3 وضع أدلة ومبادئ توجيهية للحفاظ على البيئة في قطاع التعدين بالتعاون مع وزارة البيئة والشؤون المناخية
- 4 تعزيز التنسيق مع مؤسسات التنمية الصناعية الإقليمية والوطنية لتطوير وتنفيذ بروتوكول المحتوى المحلي
- 5 تنظيم مشاركة المجتمع والشركاء منذ بداية منح الترخيص إلى إغلاق الموقع
- 6 بناء قدرات الهيئة في الجوانب التنظيمية والاجتماعية والبيئية



مبادرة المسؤولية المجتمعية

تهدف هذه المبادرة إلى إيجاد إطار تنظيمي وتشريعي لاحتساب وتحصيل وصرف المساهمة المجتمعية بقطاع التعدين وذلك من خلال اقتراح آلية عملية ومعايير منهجية للتحصيل والصرف انتهاءً باقتراح نص قانوني في اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية. ولقد قام فريق العمل في المبادرة في العام 2019 بدراسة كافة البدائل المطروحة لآلية احتساب وتنظيم المساهمة المجتمعية وآلية صرفها، وتم اعتماد الآلية المقترحة من مجلس الإدارة، حيث قرر مجلس الإدارة بأن يتم تحصيل قيمة المساهمة المجتمعية مباشرة من الشركات التعدينية توازياً مع الربح والرسوم الأخرى. ولقد تم تضمين النص القانوني الذي يوضح هذه الآلية في مسودة اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية على أن يتم اعتمادها من مجلس الوزراء.





المشاركات والفعاليات

نظمت الهيئة العامة للتعددين خلال العام 2019م مجموعة من الفعاليات والأنشطة المتنوعة على المستويين المحلي والدولي. إضافة إلى توسيع نطاق عملها ومشاركاتها في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية مع الجهات المختصة بقطاع التعددين وذلك حتى يتسنى لها تحقيق أكبر قدر من الفائدة في تبادل الخبرات وتعزيز التعاون والشراكات الدولية في الجانب التهديني.

للتعددين
OMAI

لقاء الموظفين السنوي

نظمت الهيئة العامة للتعددين حفل سنوي لموظفي الهيئة والتي تحرص على استمرار هذا اللقاء السنوي لما لها أهمية في انسجام وتعاون الموظفين، وذلك بحضور سعادة المهندس الرئيس التنفيذي للهيئة، حيث يمثل هذا اليوم لقاء مفتوح بين موظفي الهيئة، ويساهم بشكل كبير في تبادل الآراء واكتساب الخبرات مما يجعل العمل بروح الفريق الواحد.

مؤتمر الاستثمار في التعدين ” اندابا ” جنوب افريقيا

7-4 فبراير 2019

شاركت الهيئة العامة للتعددين في مؤتمر الاستثمار في التعدين ” اندابا ” بجمهورية جنوب افريقيا بمدينة كيب تاون وذلك من 7-4 فبراير 2019م، ويعتبر المؤتمر واحد من أكبر المؤتمرات الدولية في مجال التعدين، وشارك فيه عدد كبير من الشركات والمستثمرين من أنحاء العالم، ويمثل فرصة للاطلاع والاستفادة من الخبرات الدولية المشاركة في المؤتمر والمعرض المصاحب له وعلى هامش المؤتمر اجتمع ممثلي الهيئة مع سعادة موسى مابوزا الرئيس التنفيذي لمجلس علوم الأرض الأفريقي، وذلك لفتح آفاق التعاون بين الهيئة والمجلس، والذي يمتلك خبرة وتجربة كبيرة في مجال التعدين.

لقاء سعادة المهندس بأصحاب الأعمال بقطاع التعدين بمحافظة البريمي

27 فبراير 2019

نظمت الهيئة بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة عمان بالبريمي، لقاء سعادة المهندس الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتعددين بأصحاب الأعمال بقطاع التعدين وذلك بفرع غرفة تجارة وصناعة عمان بالبريمي. حيث قدم سعادة المهندس كلمة حول القطاع وأهم المشاريع والإجراءات التي تعمل عليها الهيئة في سبيل تطوير العمل، كما أُنح باب النقاش والحوار حول واقع القطاع في المحافظة.

ملتقى الفجيرة الدولي السابع للصحور الصناعية والتعدين

18 – 20 مارس 2019

شاركت الهيئة العامة للتعددين في ملتقى الفجيرة الدولي السابع للصحور الصناعية والتعدين خلال الفترة من 18-20 مارس 2019 ، والذي تنظمه مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، بمشاركة أكثر من 450 متخصص وخبير من 20 دولة عربية وأجنبية يناقشون 44 ورقة عمل ، ويهدف الملتقى إلى تحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع الهام من خلال تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا الحديثة وتعزيز دور الصناعات التعدينية للرفع من القيمة المضافة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والابتكار في القطاع التعديني والصناعي والاستغلال الأمثل للثروات المعدنية . وناقش دور الصناعات التحويلية التعدينية المتكاملة في رفع القيمة المضافة والأساليب والنظم الحديثة لإدارة وتحسين كفاءة الطاقة في المنشآت التعدينية والصحة والسلامة والبيئة والمسؤولية المجتمعية في قطاع التعدين، وتنشيط السياحة الجيولوجية وحماية التراث الجيولوجي.

الاجتماع الثالث والأربعين للجنة مسؤولية الثروة المعدنية بدول مجلس التعاون الخليجي – الرياض

27 مارس 2019

شاركت السلطنة ممثلة بالهيئة العامة للتعددين في الاجتماع الثالث والأربعين للجنة مسؤولية الثروة المعدنية بدول مجلس التعاون الخليجي، والذي عقد بمدينة الرياض بالملكة العربية السعودية. ، حيث ناقش الاجتماع عددا من البنود المتعلقة بتعزيز التعاون والتنسيق بين دول المجلس في قطاع الثروة المعدنية لتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع الحيوي والمهم، تضمن تحديث البيانات والمعلومات الفنية لقطاع الثروة المعدنية، واستكمال مناقشة اقتراح الفرص الاستثمارية في قطاع التعدين بدول المجلس بما يحقق التكامل بينهم، والتوعية بأهمية الثروة المعدنية والصناعات الاستخراجية القائمة عليها في دول المجلس، كما ناقش الاجتماع الاستراتيجيات القائمة والتي في طور الإعداد لدول الأعضاء وأهمية الاستفادة المتكاملة لدول المجلس في هذا الإطار، واستعرض الاجتماع نتائج عدد من المؤتمرات والمعارض التي أقيمت في الفترة السابقة، كما تم التطرق من خلال الاجتماع أيضا لمؤتمر ومعرض عمان للتعددين، حيث خرج الاجتماع بتوصيات لتفعيل الشراكة بين دول المجلس منها، استعراض تجارب دول المجلس الرائدة في الاجتماعات القادمة، وأهمية استعراض استراتيجيات الدول في قطاع التعدين مع إمكانية وضع مبادئ عامة موحدة لاستراتيجيات التعدين لدول المجلس، كما وصى الاجتماع بأهمية تفعيل دور الإعلام من خلال فعاليات وأنشطة تثقيفية وتوعوية بقطاع التعدين

اجتماع اللجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية - الرباط

7 أبريل 2019

شاركت السلطنة ممثلة بالهيئة العامة للتعدين في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية في مقر المنظمة العربية للتنمية الصناعية في العاصمة المغربية الرباط ، حيث ناقش الاجتماع الخامس والعشرين عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، ومن أهمها نتائج وتوصيات الاجتماع التشاوري السابع لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بقطاع الثروة المعدنية ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الخامس عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له، وتم استعراض برنامج عمل إدارة الثروة المعدنية للعامين 2019 - 2020، كما استعرضت المنظمة نشاطها في قطاع الثروة المعدنية خلال الفترة ما بين اجتماعي اللجنة الاستشارية الرابع والعشرين والخامس والعشرين، وكذلك جرى تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي الدولي السادس عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له.

مؤتمر ومعرض عمان للتعدين

15 - 17 أبريل 2019



نظمت الهيئة العامة للتعدين مؤتمر ومعرض عمان للتعدين تحت شعار "التعدين استثمار أمثل ومسؤولية اجتماعية"، بالشراكة مع شركة أعمال المعارض العُمانية (عُمان إكسبو) ويعتبر واحد من أبرز المؤتمرات والمعارض في الشرق الأوسط وشاركت به مجموعة من شركات التعدين في سلطنة عُمان والمنطقة، وذلك في مركز عمان للمؤتمرات والمعارض. ومن أهم أهداف المؤتمر عرض الفرص الاستثمارية التعدينية وأهمية استغلالها الاستغلال الأمثل بما يحقق المساهمة الفاعلة في تنويع مصادر الدخل الوطني، وتعزيز دور البحوث والصناعات والابتكار في القطاع، وكذلك تعزيز التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وبناء وتأهيل القوى العاملة في قطاع التعدين، وكذلك استعراض تجارب حية لاستغلال مخلفات التعدين. وشارك في المؤتمر عدد من الخبراء الدوليين لتقديم خبراتهم في مجالات تعدينية مختلفة، وتم التطرق في المؤتمر إلى عدة موضوعات تهم القطاع وزيادة قيمته المضافة من خلال نقل الخبرة العملية والتكنولوجيا المتقدمة، وتنمية المجتمع والاستدامة البيئية.



٩٤

الموقع الإلكتروني
15 أبريل 2019

الهيئة العامة للتعمير
Ministry for Urban Planning

الصفحة الرئيسية | عن الهيئة | المركز الإعلامي | الخدمات | الإدارات الإقليمية | اتصل بنا

افتتاح معرض ومؤتمر عمان للتعمير

عن الهيئة | الرؤية والرسالة | فيما | الشروط والأحكام

الرؤية
تطوير قطاع التعمير ليصبح بـ ٣٠٠ مليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠

الرسالة
الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية وفق أفضل الممارسات العالمية وتمثيل الشركة مع المجتمع لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

القوانين والأنظمة | استراتيجية عمان للتعمير | الهيكل التنظيمي | الاستثمار

أخبار شركتنا | أحدث الأخبار

الخدمات
سجل الموردين | الوظائف | المناقصات

عن الهيئة
انضمت الهيئة العامة للتعمير بموجب المرسوم السلطاني الصادر رقم ٢٠١٤٩١ وقرار تعيين نظامها الأساسي، وذلك بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م.

رؤية
تطوير قطاع التعمير ليصبح بـ ٣٠٠ مليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠

الرسالة
الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية وفق أفضل الممارسات العالمية وتمثيل الشركة مع المجتمع لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

القوانين والأنظمة | استراتيجية عمان للتعمير | الهيكل التنظيمي | الاستثمار

أخبار شركتنا | أحدث الأخبار

الخدمات
سجل الموردين | الوظائف | المناقصات

عن الهيئة
انضمت الهيئة العامة للتعمير بموجب المرسوم السلطاني الصادر رقم ٢٠١٤٩١ وقرار تعيين نظامها الأساسي، وذلك بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م.

رؤية
تطوير قطاع التعمير ليصبح بـ ٣٠٠ مليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠

الرسالة
الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية وفق أفضل الممارسات العالمية وتمثيل الشركة مع المجتمع لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

القوانين والأنظمة | استراتيجية عمان للتعمير | الهيكل التنظيمي | الاستثمار

أخبار شركتنا | أحدث الأخبار

الخدمات
سجل الموردين | الوظائف | المناقصات

عن الهيئة
انضمت الهيئة العامة للتعمير بموجب المرسوم السلطاني الصادر رقم ٢٠١٤٩١ وقرار تعيين نظامها الأساسي، وذلك بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م.

جميع حقوق النشر محفوظة للهيئة العامة للتعمير

الموقع الإلكتروني 15 أبريل 2019

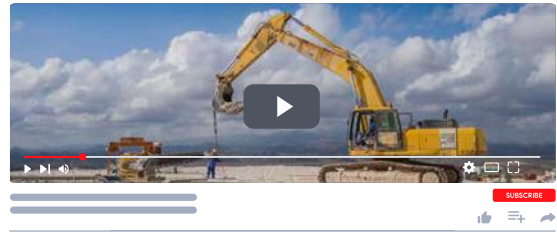
دشنت الهيئة العامة للتعمير الموقع الإلكتروني ليكون متاحاً لجميع الزوار للتعرف على أعمال الهيئة وأهم مشاريعها، وليكون منصة إلكترونية لتقديم المعلومات والخدمات للشركاء والمستفيدين من القطاع والذي يستهدف التواصل والتفاعل مع الشركاء والمهتمين في قطاع التعمير من الأفراد والمجتمع والمستثمرين والباحثين والدارسين.

الهوية البصرية الشعار اللفظي للهيئة 15 أبريل 2019

أطلقت الهيئة العامة للتعمير الهوية البصرية لتكون انعكاساً لدورها الذي تقدمه اقتصادياً وعلمياً واجتماعياً، والتي تعكس الجيولوجيا المتمثلة في الجبال بمختلف ارتفاعاتها وأنواعها التي تتميز بها السلطنة، ودلالاته مرتبطة بسمات الجيولوجيا والتعمير، والحداثة والمهنية والحماية والخبرة والعالمية والديناميكية والاستكشاف والتوسع والنمو.

كما تم إطلاق الشعار اللفظي للهيئة، «التعمير فرص واستدامة»، وذلك لما يستمده هذا الشعار من رؤية الهيئة «تطوير قطاع التعمير ليساهم بنحو 300 مليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030»، وكذلك رسالتها «الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية وفق أفضل الممارسات العالمية وتفعيل الشراكة المجتمعية لتحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة».

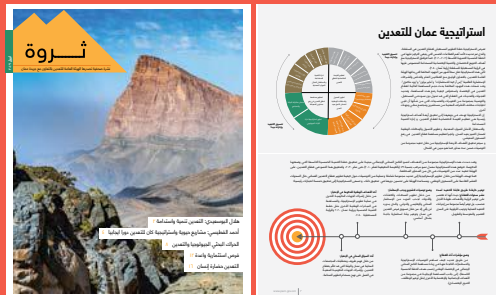
فيلم حول قطاع التعمير «التعمير حضارة إنسان» 15 أبريل 2019



أنتجت الهيئة العامة للتعمير فلم وثائقي حول قطاع التعمير والذي يعتبر الأول من نوعه في السلطنة، بعنوان «التعمير حضارة إنسان»، حيث يسرد تفاصيل القطاع منذ نشأته في السلطنة، والتغيرات التي طرأت على الجيولوجيا العمانية، كما تحدث الفيلم عن أهمية قطاع التعمير والتطور الذي شهده في السنوات الماضية، ورؤية واستراتيجية الهيئة للقطاع خلال السنوات القادمة.

الملحق الصحفي ثروة 15 أبريل 2019

أصدرت الهيئة العامة للتعمير ملحق «ثروة» تزامناً مع افتتاح مؤتمر ومعرض عمان للتعمير وهو عبارة عن ملحق نشر مع جريدة عمان تضمن عدداً من الموضوعات ذات الأهمية بقطاع التعمير، كما تناول عدداً من الكلمات والتصريحات الصحفية لمسؤولين بقطاع التعمير أو القطاعات المرتبطة به.



الاجتماع الرابع والأربعون للجنة مسؤولي الثروة المعدنية بدول مجلس التعاون - الرياض

26 يونيو 2019

شاركت السلطنة ممثلة بالهيئة العامة للتعدين في الاجتماع الرابع والأربعين للجنة مسؤولي الثروة المعدنية بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث ترأست السلطنة دورة الاجتماع الذي ناقش عددا من البنود والمحاور المرتبطة بتعزيز التعاون المشترك بين دول المجلس في قطاع الثروة المعدنية لتحقيق الأهداف المشتركة، واستعرض نتائج مؤتمر ومعرض عمان للتعدين 2019. وتناول الاجتماع تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة حول تجربة مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية، فيما يتعلق بقطاع مواد البناء والاستغلال الأمثل لها. وناقش مقترحات الدول الأعضاء لوضع إطار عام لقطاع التعدين في دول المجلس يتضمّن الرؤية والرسالة والأهداف والمبادرات؛ بهدف وضعه في إطار موحد وعرضه على لجنة الوكلاء. كما بحث الاجتماع آخر الاستعدادات للمؤتمر العربي الدولي السادس عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له في إمارة الفجيرة عام 2020.



ملتقى التعدين الأول بمحافظة ظفار

5 - 9 أغسطس 2019



نظمت الهيئة العامة للتعدين لملتقى التعدين الأول بمحافظة ظفار، والذي كان يهدف إلى الاستثمار في القطاع ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني، والمشاركة المجتمعية في ذلك، حيث أن القطاع في نمو متواصل ومقبل على مشاريع تعدينية واعدة، تتطلب تعزيز دور الهيئة في دعمه وفق استراتيجية عمان للتعدين، إلى جانب التوعية والتثقيف حول أهمية القطاع، وناقش الملتقى عددا من المحاور تتمثل في أولا: قانون الثروة المعدنية، ثانيا: المناطق التعدينية الواعدة، ثالثا: استراتيجية عمان للتعدين، رابعا: دور البحث والدراسات الجيولوجية في الاستثمار التعديني، وخامسا: دراسة حول العلاقة التبادلية بين الشركات التعدينية والمجتمعات المحلية وأثر هذه العلاقة على نمو وازدهار الأنشطة التعدينية بالسلطنة، كما تخلل الملتقى جلسة نقاشية مع المستثمرين والمهتمين بالقطاع.

ملتقى ابدأ مشروعك

8 - 10 أكتوبر 2019

عرضت الهيئة العامة للتعديين 34 فرصة استثمارية في قطاع التعدين وذلك في ملتقى «ابدأ مشروعك» الذي نظّمته الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) بمركز عمان للمعارض والمؤتمرات وبمشاركة الهيئة العامة للتعديين. الملتقى مبادرة يتم تنفيذها بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة والتي تقدم من خلالها فرصا استثمارية في السلطنة لرواد الأعمال وخريجي الكليات والجامعات والباحثين عن عمل وأصحاب المواهب والابتكارات، حيث جمع الجهات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ليكون بذلك منصة تجمع ما يحتاجه الشباب للبدء في مشاريعهم الخاصة، وبما يتسق مع التوجه الوطني في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لضمان إيجاد فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.



الاجتماع التاسع للجنة الفنية لتحديث الخريطة الرقمية الجيولوجية والمعدنية للوطن العربي - الرباط

15 - 17 أكتوبر 2019

شاركت السلطنة ممثلة بالهيئة العامة للتعديين في الاجتماع التاسع للجنة الفنية لتحديث الخريطة الرقمية الجيولوجية والمعدنية للوطن العربي، بمقر المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعديين بالعاصمة المغربية الرباط، حيث مثل الهيئة المهندس محمد بن سالم البطاشي مدير دائرة المسوحات الجيولوجية.

وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات التي تخص اللجنة والتطورات والإنجازات التي توصلت لها وأبرز العقبات التي تواجه اللجنة الفنية وقطاع التعدين بشكل عام، كما ناقش الاجتماع عددا من توصيات الاجتماع الثامن للجنة الفنية لتحديث الخريطة الرقمية الجيولوجية والمعدنية للوطن العربي ومتابعة تنفيذها. واستعرض الإنجازات التي حققتها الجهات العربية ذات الاختصاص بشأن تحديث الخريطة الرقمية المتعلقة بالفرص الاستثمارية التعدينية والمناطق والرخص التعدينية والتمعدنات المحدثة، وناقش أيضا ما تم إنجازه من طرف المنظمة بشأن مشروع البوابة الجيولوجية والمعدنية للدول العربية.



يوم المرأة العمانية 17 أكتوبر 2019



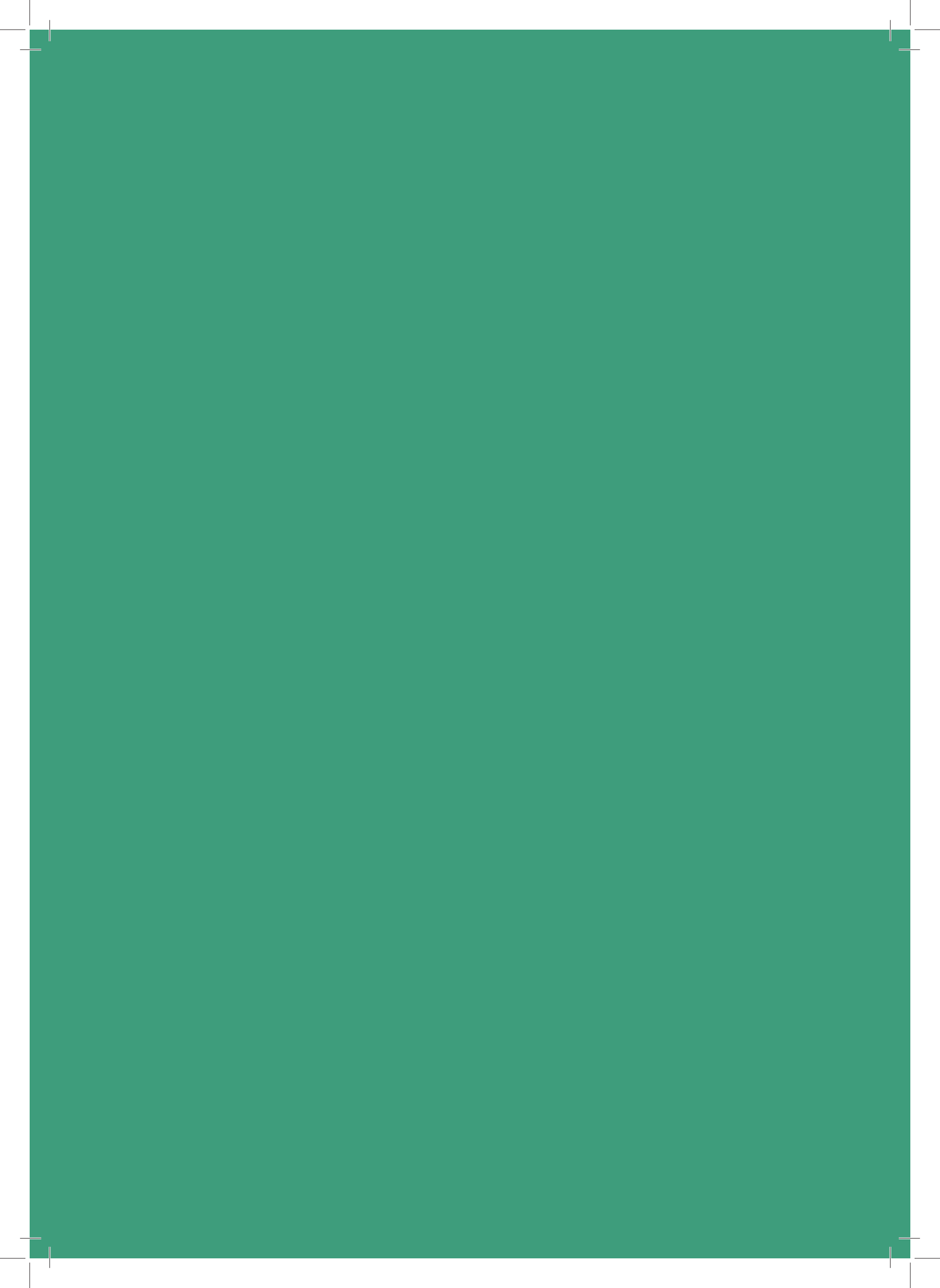
احتفلت الهيئة العامة للتعيين بيوم المرأة العمانية تقديرا لمكانتها ودورها الفاعل في تنمية المجتمع ومساهمتها المتميزة في خدمة الوطن في شتى المجالات وتجسيديا لدور المرأة العمانية في مسيرة التنمية والعتاء لهذا الوطن العزيز. وتخلل الاحتفال عدد من الفعاليات والحلقات النقاشية والتي تستفيد منها الموظفات في مسيرتهن العملية في مختلف المهام والأدوار المنوطة بهن.

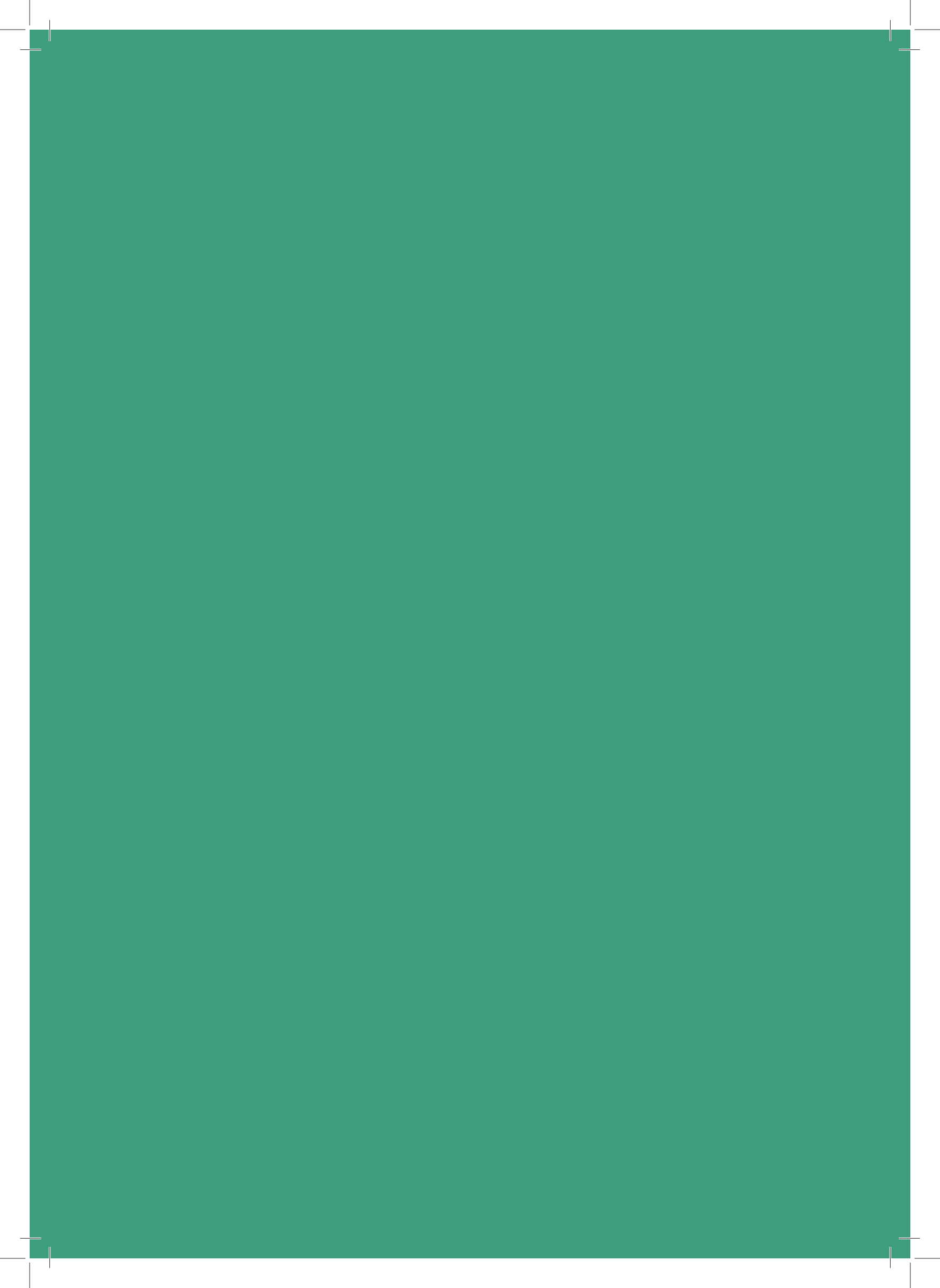
الاحتفال بالعيد الوطني المجيد

18 نوفمبر 2019

احتفلت الهيئة العامة للتعيين بالعيد الوطني المجيد بحضور سعادة المهندس هلال بن محمد البوسعيدي الرئيس التنفيذي للهيئة بمشاركة عدد من موظفي الهيئة، وشمل برنامج الحفل على العيد من الفقرات الذي عبر فيه موظفي الهيئة عن فرحتهم وابتهاجهم بهذه المناسبة المجيدة.









التعدين فرص واستدامة

www.pam.gov.om